

# مركز دراسات اللاجئين

خلاصة السياسات حول الهجرة القسرية ٧

## التَّهْجِيرُ الْمُطَوَّلُ لِلصَّحْرَاوِيِّينَ

التحديات والفرص داخل و خارج المخيمات

المؤلف:

د. إلينا فيديان-قاسمية

أيار/مايو 2011

مركز دراسات اللاجئين

قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد

جامعة أكسفورد

## خلاصات سياسات الهجرة القسرية

يسعى مركز الهجرة القسرية من خلال خلاصات سياسات الهجرة القسرية التي ينشرها إلى إبراز أفضل النتائج على الإطلاق التي توصلت لها أبحاث الهجرة القسرية والدراسات الإنسانية. وقد صُممت خلاصات السياسات بهدف التأثير على شريحة عريضة من جمهور صانعي السياسات والممارسين الإنسانيين بطريقة معاصرة تتمتع بمصداقية وحس نقدي. وتعد هذه السلسلة منبراً فريداً من نوعه يتيح للباحثين الأكاديميين، والممارسين الإنسانيين، والمحامين الدوليين، وصانعي السياسات تبادل البراهين، والخبرات والممارسات المثلى وآخر ما توصلوا إليه من أفكار مبتكرة حول عدد كبير من القضايا الحساسة التي تمس الهجرة القسرية والتدخل الإنساني. وفي هذا الصدد، يدعو مركز دراسات اللاجئين جميع الباحثين المعنيين إلى تقديم مشاركاتهم من خلاصات للسياسات التي تعالج قضايا السياسات والممارسات في ميادين الهجرة القسرية، وحماية اللاجئين، والتدخل الإنساني.

جميع الآراء الواردة في هذه الورقة البحثية هي آراء المؤلف ولا ينبغي نسبة تلك الآراء إلى مركز دراسات اللاجئين ولا إلى المانحين الذين قدموا الدعم في إعداد الخلاصة ولا إلى جامعة أكسفورد على العموم.

في حالة رغبتك بإبداء أي تعليق على الخلاصة، أو اقتراحات حول الخلاصات المستقبلية يرجى التوجه مباشرة بها إلى المحررة المسؤولة إيلويز رودويل على البريد الإلكتروني التالي: [rscpolicy@qeh.ox.ac.uk](mailto:rscpolicy@qeh.ox.ac.uk)

للحصول على مزيد من المعلومات حول سلسلة الخلاصات والأبحاث السابقة، يرجى زيارة موقعنا على الانترنت [www.rsc.ox.ac.uk/publications/policy-briefings](http://www.rsc.ox.ac.uk/publications/policy-briefings)

# جدول المحتويات

١	ملخص تنفيذي
٣	١. لمحة تاريخية عن الوضع المطول للأجئین الصّحراويين
١٢	٢. الافتراضات الأكاديمية والسياسية السائدة
٢١	٣. الوكالات المحجوبة وبناء "المساعدة الحميمة" في المجتمع المدني
٢٤	٤. الحلول البديلة وشواغل الحماية
٢٨	الخلاصات والتوصيات
٣٠	ثبت المراجع
٣٦	الحواشي النهائية

## ملخص تنفيذي

في الفترة ما بين عامي 1975-1976، أسست جبهة البوليساريو بدعم جزائري مُخيمات للاجئين الصحراويين جنوب غرب الجزائر لتستضيف ما يقدر عدده الآن بنحو 155,000 لاجئ (UNHCR/WFP 2004:1) وبذلك تكون تلك المُخيمات ثاني قضايا المُفوضية العليا للاجئين قديماً. ومنذ ما يزيد على 35 عاماً، تُدار هذه المُخيمات من قبل جبهة البوليساريو وبدعم كبير من الوكالات الإنسانية متعددة الأطراف والفاعلين من الدول ومن غير الدول. ومع استمرار المآزق القائم بين جبهة البوليساريو والمغرب حول مطالب كلا الطرفين بأراضي الصحراء الغربية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي (والمعروفة باسم «آخر المستعمرات الإفريقية»)، وبسبب رفض الجزائر وجبهة البوليساريو السماح للاجئين الصحراويين بالاندماج محلياً مع سكان البلدة العسكرية الجزائرية المتاخمة المعروفة باسم ( تندوف)، فقد اتخذ المجتمع الدولي موقفاً ثابتاً يقضي ببقاء المُخيم الخيار الوحيد الممكن للاجئين في المستقبل المنظور. ومع ذلك، لا يمكن من خلال هذا الافتراض التعامل مع مجموعة واسعة من الحلول البديلة التي اقترحت حتى الآن. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، أبدت جبهة البوليساريو رسماً قدرتها على تنظيم المُخيمات داخلياً وتطوير البنى السياسية، والتربوية، والصحية، والاجتماعية، والخدماتية لتلبية حاجات «مواطنيها من اللاجئين»، لكن الظروف في المُخيمات تغيرت إلى حد كبير خلال تلك المدة المُطوّلة، ويعزى ذلك في بعض جوانبه إلى ظهور التمايز في الواقع الاقتصادي والاجتماعي على نحو بارز بين السكان، وتأثره بالأموال التي تصل إلى المُخيمات عن طريق الحوالات المالية التي يرسلها الأفراد والأسر الصحراوية العاملة في إسبانيا، والمعاشات التقاعدية التي تدفعها الحكومة الإسبانية إلى اللاجئين الذين كانوا سابقاً موظفين لدى مستعمراتها، وإلى موظفي المنظمات غير الحكومية، إلى جانب «العطايا» التي تُقدّمها للاجئين العائلات الإسبانية التي تستضيف زهاء 10,000 طفل من الأطفال الصحراويين كل عام.

وبالتأكيد، في حين تُمثل المُخيمات بالنسبة للمراقبين الإنسانيين وضِعاً «مثالياً» للاجئين نظراً لتحقيق تلك المُخيمات للاكتفاء الذاتي وتلبيتها أولويات الجهات المانحة في «الحكم الرشيد»، يؤكد هذا التقرير على وجود حاجة مُلحة لمراجعة الافتراضات السائدة المتعلقة بظروف مُخيمات اللاجئين الصحراويين وعوامل التغيير فيها، ما يفرض ضرورة تحديد الاستجابات اللازمة من سياسات وبرامج تبعاً لذلك.

ويكتسب ذلك الأمر أهمية كبيرة نظراً للمخاطر المحتملة التي يفرضها وصف الحياة في مُخيمات اللاجئين الصحراويين على أنها حياة «مثالية». فذلك الوصف يُضفي سمة التطبيع على الوضع الراهن، وهذا بدوره يخفي الطبيعة غير السوية للنزوح المُطوّل الذي يعاني منه الصحراويون، ويُغفل جانباً آخر يتمثل في عدم تمكينهم من المشاركة في القضايا السياسية وبحث آثارها عليهم واقتراح الحلول الممكنة للنزاع.

وفي الوقت ذاته، تستعرض خلاصة السياسات هذه الرأي السائد الذي يذهب إلى أن إقامة المُخيمات واستمرار وجودها «هو بالضرورة السيناريو الأكثر احتمالاً» لهذا النزاع المُطوّل، كما يؤكد المراقبون الدوليون، وتنبثق هذه الضرورة من تحليل التحديات والفرص التي تواجه اللاجئين الصحراويين، وممثلهم السياسيين، والفاعلين الدوليين، ممن يرون ضرورة في إجراء التحليل الدقيق لمختلف الحلول البديلة التي اعتمدها واقترحتها أسر اللاجئين الصحراويين وممثلوهم السياسيون، وجبهة البوليساريو. ومع أن قابلية تطبيق هذه الحلول البديلة وشواغل الحماية المحددة التي تقض مضاجع هؤلاء الأفراد والأسر، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الجماعية المستخدمة لمواكبة المستجدات، تتطلب اهتماماً عاجلاً، ما زالت تلك الهموم تفتقر إلى الاهتمام المطلوب من جانب صانعي السياسات إلى يومنا هذا.

واستناداً إلى البحوث التي أُجريت ميدانياً في مُخيمات اللاجئين الصحراويين بين عامي 2001 و 2010 في كل من الجزائر، وكوبا، وجنوب إفريقيا، وإسبانيا، وسوريا، يعرض التقرير بعض الاقتراحات الرئيسية ويقدمها للمباحثة للوكالات الإنسانية والحكومات المانحة، وشبكات المجتمع المدني، وجبهة البوليساريو واللاجئين الصحراويين أنفسهم. وفي حين أن هذا التقرير يعرض في الخلاصة بعض التوصيات العملية والمحددة لكل طرف من أصحاب المصلحة، فإنه يُبرز على العموم ثلاثة شواغل رئيسية متقاطعة كما يلي:

1. بما أن مُخيمات اللاجئين الصحراويين، التي طال أمدها، أصبحت أكثر نفاذاً لصانعي القرار والباحثين الأكاديميين من أي وقت مضى، فإن ذلك يفرض على وجود حاجة ماسة إلى إجراء تقييم مبني على حقوق القاطنين في المُخيمات وحاجاتهم. وينبغي لمثل هذا التقييم ألا يكتفي بإجراء المسوحات النوعية أو تقييم المشروعات الممولة دولياً، إذ لا بُد أيضاً من إعادة تقييم الافتراضات

البارزة منذ أمد بعيد المتعلقة بالظروف القائمة في المُخيمَات والبحث عن الحلول الممكنة للنزاع، بالاستفادة من التحليلات النوعية والكمية التي يقدمها الأكاديميون الصحراويون وغير الصحراويين على حدٍ سواء.

2. على ضوء مثل تلك البحوث، يجب تحديد التجارب المتنوعة، والحاجات، والأولويات، والحقوق التي تمسّ البنات، والأولاد، والبالغين والبالغات، وكبار السن وذوي الإعاقة. وعلى وجه الخصوص، لا بد من النّظر في تدني معدّلات الحضور بالمدارس وارتفاع مستوى انسحاب البنات الأكبر سنّاً من المدرسة وتعقّب أسباب ذلك. وبالإضافة إلى زيادة عدد اللاجئيين المتعلمين من الشّباب ممن يغادرون المُخيمَات للعمل في إسبانيا، لا بد من إجراء تقييم للوقوف على مدى تأثير "نزيف العقول" هذا على تجديد العول والاعتماد على المنظمات الأوروبية غير الحكومية.

3. نظراً للمصاعب التي تعيق ضمان إيجاد الحلول المستدامة التقليدية لمعالجة الوضع المطوّل الذي يعيشه اللاجئون الصحراويون (الاندماج المحلي، أو العودة، أو إعادة التوطين في بلد آخر) وغياب الإرادة السياسية في ضمان إيجاد حلٍّ شامل للنزاع في إقليم الصحراء الغربية، هناك ضرورة لتقييم فعالية المجموعة المتنوعة من الحلول البديلة التي اقترحها اللاجئون الصحراويون وجبهة البوليساريو ووضعها على سلم الأولويات. وتتضمن هذه الحلول البديلة كلاً مما يلي:

أ. بناء الشبكات العابرة للقوميات والمركزة على الأسرة والطفل.

ب. التوطين الذاتي للأسر في البادية (الصحراء المفتوحة).

ج. النقل المقترح لبعض سكان المُخيم إلى تيفاريتي الواقعة ضمن الحدود الدولية المعترف بها للصحراء الغربية.

ولكل واحدة من هذه الحلول مضموناتها الواضحة على حاجات الأفراد المعنيين وحقوقهم في الحماية.

فأولاً، يعتمد اللاجئون الصحراويون على شبكات المناصرة التابعة إلى منظمات المجتمع المدني في تعزيز استراتيجيات المواءمة المرتكزة على الطفل والأسرة، وهذا ما يقود إلى ضرورة التفكير في زيادة مستوى عول أسر اللاجئيين الصحراويين على مساعدة الأقرباء والأصدقاء التي تأتيهم مباشرة من الأسر الأوروبية وأعضاء شبكات المجتمع المحلي، والنظر في مضمونات كل ذلك على المدى القصير والمتوسط والبعيد أيضاً.

وثانياً، في حين يحظى الصحراويون باعتراف من المفوضية العليا للاجئين على صفة اللجوء، فإنّ كلاً من توطين الأسر في البادية ونقل اللاجئيين إلى تيفاريتي سيقدوان في النهاية إلى اعتبار الصحراويين على أنّهم نازحون، ولمثل هذا التحوّل آثار قانونية وإنسانية جسيمة لا بد من إيلائها الاهتمام الأكبر من جانب جميع الأطراف المعنية.

وثالثاً، سواء في سيناريوهات الاستمرار في إقامة المُخيمَات في الجزائر أم في ضوء الحلول البديلة "التي تحظى بقبول شعبي" والمحددة آنفاً، لا بد من توضيح الجهة المسؤولة عن تقديم الحماية القانونية للصحراويين، الأفراد منهم والأسر، وإغاثتهم. ولا بد أيضاً من وضع آليات للمساءلة لرصد تنفيذ البرامج والمشروعات المطلوبة في مختلف تلك السياقات.

# ١. لمحة تاريخية عن الوضع المطّول للأجّين الصّحراويين

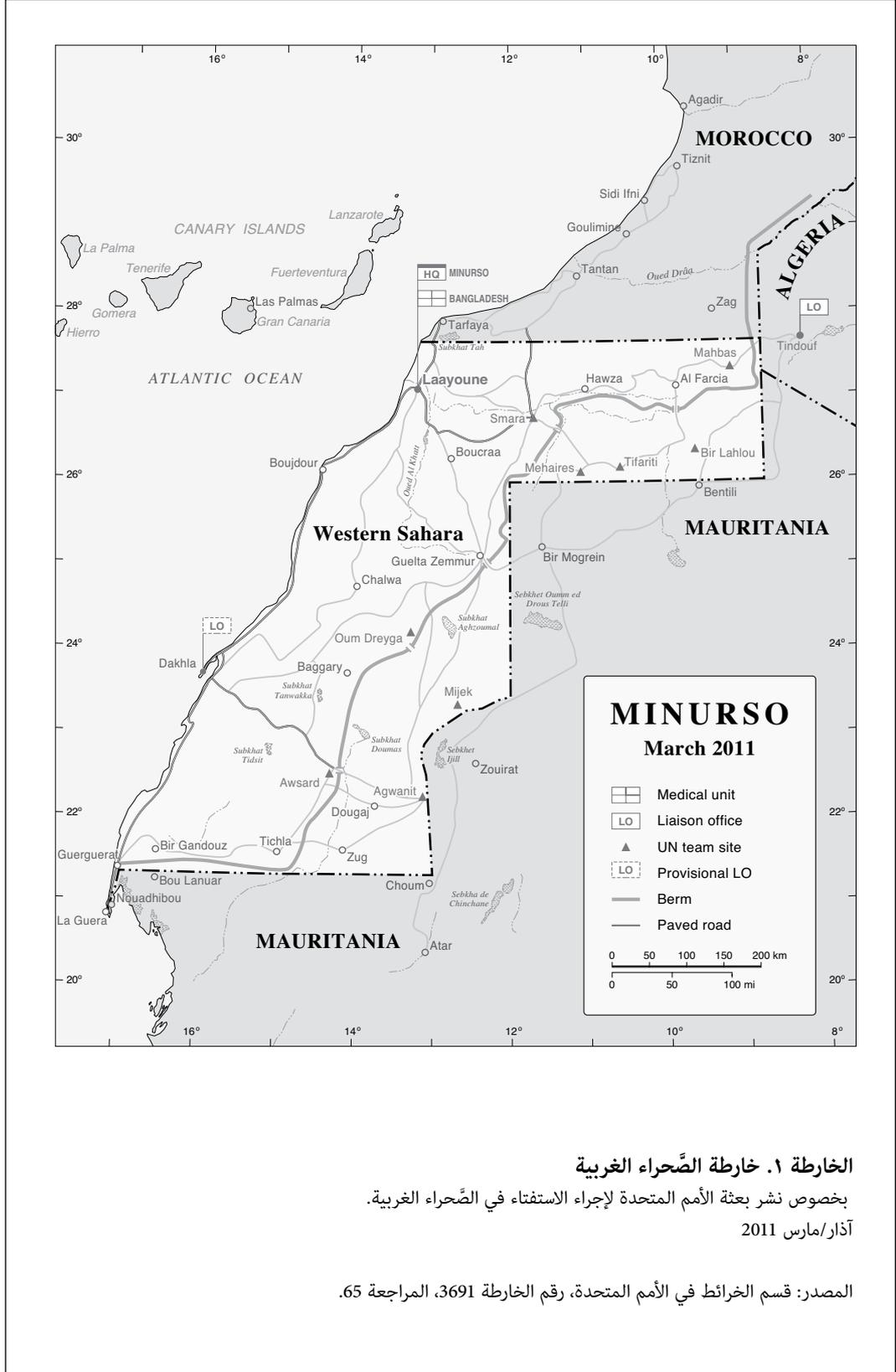
لقد مضى 35 عاماً على تأسيس مُخيمات الأجّين الصّحراويين في الجنوب الغربي للجزائر. وخلال تلك المُدّة، حددت المُفوضية العليا للأجّين السّياق الخاص بالأجّين الصّحراويين على أنّه "واحد من أكثر الأوضاع المطّولة للأجّين في العالم" (UNHCR 2010)<sup>1</sup> وأنّه القضية الثانية قديماً التي تولّتها المُفوضية حتى الآن. وعلى ضوء استمرار المأزق الناتج عن النزاع الدائر حول إقليم الصّحراء الغربية غير المحكوم ذاتياً والمتنازع عليه، أبدت جبهة البوليساريو والحكومة الجزائرية وكذلك كثير من الأجّين الصّحراويين رفضهم التام للمقترحات التي قدّمها المجتمع الدولي للترويج لحل الاندماج المحلي أو إعادة التوطين في بلد ثالث. وبدلاً من ذلك الحل، حددوا العودة الطوعية بعد إقامة دولة مستقلة في الصّحراء الغربية على أنّها الحل الوحيد المقبول لهذا النزاع. وفي حين دأب أطراف النزاع على مناشدة الأمم المتحدة والدول ذات العلاقة لتنفيذ حلّ سياسي للأزمة، فما زالت المفاوضات متعثّرة ولم تتمخض حتى الآن عن اتفاق يرضي الجميع. ونظراً لاستمرار المقاومة بكل حزم وتصميم، يصاحبها التحديات السياسية المعيقة لتطبيق أيّ من الحلول التقليدية المستدامة والمقترحة (أي الاندماج المحلي، وإعادة التوطين في بلد ثالث، والعودة الطوعية)، فإنّ الوكالات الدولية تُؤكّد على أنّ الاستمرار في إقامة مُخيمات الأجّين سيبقى السيناريو الوحيد القابل للتطبيق للأجّين الصّحراويين.

وربما يقود تسمية مُخيمات الأجّين الصّحراويين بأنّها "أفضل مُخيمات الأجّين إدارة في العالم" (Brazier 1997:14) وزعماء تلك المُخيمات على أنّهم "شركاء مثاليون" إلى فهم أنّ السياسات القائمة في المُخيمات كافية، ما يسوّغ استمرار برامج "الرعاية والصيانة" التي أضفت طابعاً خاصاً على هذه المُخيمات (وعلى أوضاع مطّولة أخرى للأجّين أيضاً)<sup>2</sup> منذ إقامتها في منتصف سبعينيات القرن العشرين. وفضلاً عن ذلك، يبدو أنّ هذه التسميات تشير إلى قبول الوضع السياسي الراهن الذي يُعزّز السّياق الحالي الخاص بالتهجير المطّول وما ينطوي عليه من التطبيع النسبي لاستمرار إقامة المُخيمات بدلاً من وضع الركائز الأساسية للوصول إلى حل سياسي لوضع الأجّين ذلك.

خلافاً لذلك، تُحلل خلاصة السياسات هذه التحديات والفرص معاً التي يواجهها الأجّون الصّحراويون، وممثلوهم السياسيون، والفاعلون الدوليون. ويخلص هذا التقرير إلى عدّة خلاصات أولها ضرورة الاعتراض على افتراضات "مثاليّة" الأوضاع وعوامل التغيير في المُخيمات، وثانيها أنّه لا بد من إجراء تحليل دقيق يحرص على تقصي مختلف الحلول البديلة والمتنوعة التي تبنّتها أو اقترحتها أسر الأجّين الصّحراويين من جهة، وتلك التي تبنّاها أو اقترحتها ممثلوهم السياسيون ومديرو مُخيماتهم (جبهة البوليساريو) من جهة أخرى. وفي حين أنّ المجتمع الدولي أخفق إلى الآن في ضمان تقديم حلّ سياسي لهذا النزاع، ومع الضعف المنظور للإرادة السياسية في هذا الخصوص، تقف الحلول الفردية التي اقترحتها الصّحراويون وجبهة البوليساريو في وجه الوضع الراهن، والتي بدورها تنطوي على مضمونات بعيدة المدى على الأعداء الاجتماعية-السياسية، والقانونية والإنسانية على حد سواء.

## نبذة عامّة عن النزاع على الصّحراء الغربية

كان الإقليم الذي يُعرّف اليوم باسم "الصّحراء الغربية" (انظر الخارطة 1) مستعمرة إسبانيّة في الحقبة ما بين 1976 و 1984، وظلّ مُدرجاً على جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة لاجتثاث المستعمرات منذ تشرين الأول/أكتوبر 1994 إلى الآن (UNGA 2007). وفي كانون الأول/ديسمبر 1974، ومع تصاعد الضغوط الدولية والمحلية لاجتثاث المستعمرات، أجرت إسبانيا تعداداً سكانياً في ذلك الإقليم استعداداً لإجراء استفتاء حول تقرير المصير. ومع ذلك، قرّرت إسبانيا مع حلول عام 1975 الانسحاب من مستعمراتها تلك دون إجراء الاستفتاء المذكور.



### الخارطة ١. خارطة الصحراء الغربية

بخصوص نشر بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية.

آذار/مارس 2011

المصدر: قسم الخرائط في الأمم المتحدة، رقم الخارطة 3691، المراجعة 65.

ومع أن القوات العسكرية الإسبانية كانت خلال الأعوام من 1970 و 1975 تحارب في ذلك الإقليم المشاعر المتأججة والنشاطات المتزايدة المناهضة للاستعمار، خلال المدة التي كان فيها وضع الدكتاتور العسكري الجنرال فرانكو الصحي حرجاً، وأثناء تعرض إسبانيا نفسها لتهديدات العنف من قبل الجماعات السياسية والمسلحة، فقد تركت تلك القوات العسكرية المُستعمرة وتحوّلت إلى الأراضي الإسبانية "للمحافظة على السلام" في المدن الرئيسية هناك. وخلال تلك الفترة بالذات، وُلدت جبهة البوليساريو لتكون الحركة الرئيسية المناهضة للاستعمار، وسرعان ما حظيت بتأييد شعبي لتبدأ بمقاومة الاستعمار الإسباني ثم مقاومة المطالب المغربية والموريتانية بأحقية كل منهما بالصحراء الغربية.

وفي أيار/مايو 1975، أرسلت الأمم المتحدة بعثة لتقصي الحقائق إلى الإقليم، وعندها نظمت جبهة البوليساريو المظاهرات في المنطقة الصحراوية التابعة لإسبانيا ما قاد البعثة المذكورة إلى الإعلان دون أي مواربة بأنها رأّت وجود "إجماع كاسح..مؤيد للاستقلال" و"دعم وتأييد لحركة واحدة هي جبهة البوليساريو" (UNGA 1975:59). ومع أن محكمة العدل الدولية حكمت في قرارها الاستشاري في تشرين الأول/أكتوبر 1975 بأن مطالب المغرب وموريتانيا بالإقليم هي مطالب غير مشروعة، وأنه ما من عائق يحول دون إجراء استفتاء حول تقرير المصير (ICJ 1975:12)، فلم يواجه 350,000 مديناً مغربياً أي مقاومة من القوات الإسبانية أو الدولية عندما عبروا الحدود إلى الإقليم في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1975 ضمن "المسيرة الخضراء" التي خططت لها المغرب لاستعادة "الأقاليم الجنوبية". ثم ما لبث أن انضم إلى المدنيين قرابة عشرين ألفاً من الجنود المغاربة من ناحية الشمال (Chopra 1999)، في حين دخلت القوات الموريتانية الإقليم من الجنوب، ضاربة بعرض الحائط قرارات الأمم المتحدة (بما فيها القرار رقم 380 الصادر في 6/11/1975) ومنذدة بالمسيرة ومطالبة بإنهائها. ثم بدأت الإدارة المغربية للإقليم تُعيد توقيع اتفاقية الإدارة الثلاثية الانتقالية بين كل من المغرب، وموريتانيا وإسبانيا، وكان ذلك خلال الأسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1975 أي قبل أسبوع واحد من وفاة الجنرال فرانكو.

ومع انتهاء عام 1975، بدأ النزاع المسلح يزداد حدّة بين كلٍّ من المغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو، ومع استمرار ذلك النزاع، تدفقت موجات الهجرة الجماعية للصحراويين نزوحاً في بادئ الأمر إلى مناطق أخرى من الإقليم وتحديداً إلى أم درابغا، وتيفاريتي، وغويلتا زيمور، ثم ما لبث النازحون أن تدفقوا على مخيمات اللاجئين الجزائرية المحاذاة للإقليم بعد قصف مخيمات النازحين في المناطق المذكورة آنفاً بقنابل النابالم والقنابل الفوسفورية (Mercer 1979, Lippert 1987, Andrade 2003).

أمّا إسبانيا، فقد انسحبت رسمياً من الإقليم وأعلنت من جانب واحد انتهاء سلطتها الإدارية عليه في 26/2/1976، أي قبل يوم من إعلان جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية<sup>3</sup>، وتبع ذلك نشوب النزاعات السياسية بين الدول التي اعترفت بالدولة الجديدة وحشدت الجهود لتأييد نضال جبهة البوليساريو من أجل الاستقلال، وبين الدول التي لم تعترف بها. وكان بعض هذه النزاعات ثنائي الأطراف (بين الجزائر والمغرب، على سبيل المثال) في حين كان بعضها الآخر متعدد الأطراف، كما حدث بين حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية (Lynn Price 1981, Damis 1983). ونتيجة تكثيف الضغوطات الممارسة في منظمة الوحدة الإفريقية لدعم جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، علقت المغرب عضويتها في المنظمة عام 1982 ثم انسحبت منها رسمياً عام 1984 بعد أن اعترفت المنظمة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، التي بالإضافة إلى منحها العضوية الكاملة في منظمة الوحدة الإفريقية ثم في الاتحاد الإفريقي، تمكنت من إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع أكثر من 70 دولة غير أوروبية. ومنذ عام 1976 وإلى يومنا هذا، ما زال النزاع على الصحراء الغربية قائماً بين طرفين أساسيين هما المغرب وجبهة البوليساريو، وكل منهما يبذل الجهود لإقناع أصحاب النفوذ من الفاعلين من الدول ومن غير الدول لدعم مواقفه السياسية، للحصول على اعتراف بشرعية مطالبه بالإقليم المتنازع عليه والمقيمين فيه.

وخلال ثمانينيات القرن العشرين، شُلت المفاوضات السياسية المبذولة لفض النزاع بسبب نشوب نزاع مسلح بين جبهة البوليساريو (التي تُتهم الجزائر بدعمها عسكرياً) والمغرب التي تلقت الدعم من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ودخلت النزاع المسلح بمعزل عن موريتانيا التي كانت قد وقّعت اتفاقية لوقف إطلاق النار مع جبهة البوليساريو في 12/7/1978، ثم تراجعت عن مطالبها في الإقليم (وسحبت قواتها العسكرية منه) وفي نهاية المطاف اعترفت بالدولة الجديدة وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة معها عام 1984. وخلال الفترة ما بين عامي 1980 و 1987، شيّد المغرب ستة جدران رملية يصل طولها الإجمالي إلى 2000 كيلومتراً) ووضعت عليها شبكات الإنذار الإلكترونية ونظم الرادار لتمكين من الدفاع عن بعض المناطق الخاضعة لسيطرتها في الإقليم (بما فيها على وجه الخصوص المناطق الغنية بالفوسفات) وإبقاء جماعات البوليساريو المسلحين خارج تلك المناطق. ومع وجود الجدار (الذي يُعرف باسم "البرم")، استمرت النزاعات المسلحة إلى أن تمكنت منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة من التوسط

لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار عام 1988. وبعدها في عام 1991، أنشأت الأمم المتحدة "بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء حول الصحراء الغربية" بتفويض يمتثل في تنظيم استفتاء وإجرائه لتقرير حق المصير في ذلك الإقليم. بعدها، بدأت عملية لتحديد الناخبين، وكانت عملية مُطوّلة وعرضة للتشكيك حيث شكك كلا الجانبين بالمعايير الموضوعية للتصويت، وطعنا في شمول أو إقصاء آلاف من الناخبين. ومع أنّ عملية التحديد قد اكتملت في عام 2000، لم يُجرَ الاستفتاء حتى الآن، وبقي وضع وقف إطلاق النار قائماً منذ ذلك الحين.<sup>4</sup>

ومع الإبلاغ عن اكتشاف بعض احتياطات النفط في البحر، تزايد الاهتمام الجيوسياسي في المنطقة وازداد معه في الوقت نفسه احتمال إجراء الاستفتاء. لكن طبيعة هذا النزاع الذي لم يُفصّل بعد ما زالت تؤثر على السياسات الإقليمية والعالمية، كما يتضح في توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، وغياب المغرب المستمر عن المحافل الإقليمية الرئيسية (كالاتحاد الإفريقي)، وعن مناظرات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة حول مشروعية اتفاقات صيد السمك المغربية وعقود النفط المتعلقة بالصحراء الغربية. وما زالت محادثات السلام المنتظمة والمستمرة والاجتماعات غير الرسمية قائمة بين المغرب وجبهة البوليساريو تحت مظلة الأمم المتحدة.

وفي حين أنّ النقاشات حول الظروف القائمة ضمن الصحراء الغربية نفسها أبعد نطاقاً من محتوى هذه الخلاصة، وفي حين أنّ هناك تشكيك من جانب الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو على حد سواء في العدد الفعلي للصحراويين الذين يعيشون داخل المناطق الصحراوية الغربية الخاضعة للإدارة المغربية (انظر المربع النصي 1)،<sup>6</sup> فمن المهم ملاحظة أنّ التوتر السياسي والعنف الممارس ضد الصحراويين ما زال مستمراً في الإقليم الذي لا يخضع للحكم الذاتي في الصحراء الغربية. ففي شهري تشرين الثاني/نوفمبر، وكانون الأول/ديسمبر 2010، على سبيل المثال، وقعت مواجهات كبيرة بين المحتجين الصحراويين وقوات الأمن المغربية، ووثقت هذه المواجهات منظمة العفو الدولية (2010) ومنظمة هيومان رايتس ووتش (2010). وإضافة إلى الصحراويين الموجودين في المنطقة الخاضعة لسيطرة المغرب في الصحراء الغربية، يُقدر وجود ما يزيد على 20,000 لاجئ صحراوي في البادية بين "البرم" والحدود الموريتانية (انظر الخارطة 1)، في المنطقة الخاضعة لسيطرة جبهة البوليساريو، والتي عادة ما يشير إليها الصحراويون والنشطاء المؤيدون لجبهة البوليساريو "بالأراضي المحررة" (انظر في الأسفل). فضلاً عن ذلك، توثق عمليات تسجيل اللاجئين لدى المفوضية العليا للاجئين وجود 26,000 لاجئ صحراوي في موريتانيا عام 2000 ممن يرغبون في العودة إلى الصحراء الغربية في حالة إجراء استفتاء لتقرير المصير هناك (UNHCR 2000b).<sup>7</sup>

### المربع النصي ١: «الصحراوي»

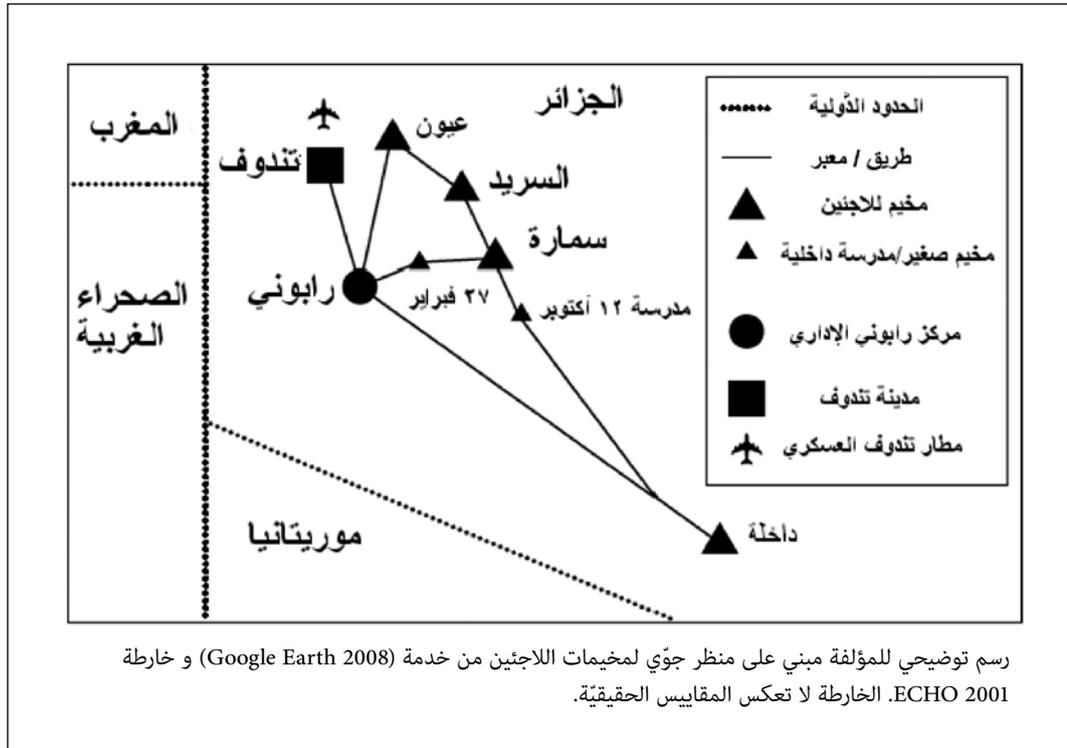
يعتمد تحديد معنى تسمية "صحراوي" إلى درجة كبيرة على النزاعات القانونية والسياسية. وكلمة "صحراوي" هي اسم منسوب في اللغة العربية مستقاة من الإسم "صحراء" وتعني أي شخص ينتسب إلى الصحراء أو يقيم فيها عامّة. لكن المصطلح ذاته غالباً ما يُستخدم في الغرب كمصطلح عام يشير إلى الأفراد الذين ينتمون إلى بعض القبائل التي اعتادت على العيش والترحال في الإقليم الذي يُعرف بالصحراء الغربية. ويُعد هذا الاستخدام الأخير للمصطلح استخداماً حديثاً ظهر مع نهاية الوجود الاستعماري الإسباني في الإقليم. وفي السبعينيات من القرن العشرين، أصبحت جبهة البوليساريو على وجه الخصوص تستخدم ذلك المصطلح بصورة متزايدة وتدعو إلى استخدامه (ويقال إنّها احتكرته لنفسها أيضاً) بصفتهما الجهة السياسية الموحدة والمحددة لعدد من القبائل التي اعتادت التنقل والترحال خلال الإقليم. ونتيجة لذلك، أصبح المصطلح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحركات النضالية السياسية لجبهة البوليساريو. وحيث إنّ تحديد القبائل يُعد الأساس الذي يقوم عليه استفتاء تقرير المصير الذي أعدّ لفض النزاع القائم على الصحراء الغربية، فإن ذلك بالذات يعني أنّ تعريف القبائل والأفراد على أنهم "صحراويون" لا على أنهم "مغربيون" أو "موريتانيون" يتخذ الأهمية القصوى من الناحيتين السياسية والقانونية.

### مُخَيّمات اللاجئين الصحراويين

في عام 1975، أقامت جبهة البوليساريو مُخَيّمات اللاجئين الصحراويين على مقربة من قرية تندوف العسكرية الجزائرية. وبعدها ظهرت أول "الجان الداعمة للشعب الصحراوي" من المجتمعين المدنيين الإسباني والفرنسي بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من عام 1975 (Wirth and Balaguer 1976, Julien 2003) ووضعت بذلك القواعد الأساسية لـ "حركة التضامن" التي مثلت دوراً هاماً متزايداً في ضمان البقاء السياسي والمادي للمُخَيّمات وللقاطنين فيها. كما اعترفت اللجنة الدولية

للصليب الأحمر والهلال الأحمر في بداية عام 1976 بالهلال الأحمر الصحراوي (Wirth and Balaguer 1976) ثم ما لبثت تلك اللجنة الدولية إلى جانب الحكومة الجزائرية أن أرسلت المعونات الإنسانية الأولية بما فيها الخيم والمواد الطبية. ثم كسبت الصحراء الغربية علاقات طيبة مع "الدول الصديقة" منها بالإضافة إلى الجزائر كل من: كوبا، وليبيا، وسورية. أمّا جنوب إفريقيا فلم تُقِم العلاقات الدبلوماسية مع الصحراء الغربية إلا في وقت متأخر حيث قدّمت دعماً قوياً للصحراء الغربية من الناحيتين المالية والسياسية (انظر في الأسفل). كما قدّمت مؤسسات المجتمع المدني الإسباني والمؤسسات الحكومية الإسبانية أيضاً دعماً مادياً كبيراً لجهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وللقاطنين في المخيمات، وذلك ما يدل على رفع مستوى الدعم المؤسسي حيث يلاحظ أنّ مقاطعة الباسك الإسبانية وحدها تضمنت ما لا يقل عن 71% من مشروعات التعاون والإنماء التي مولتها وأدارتها المجالس البلدية الـ27 في جيبوثكوا خلال عامي 2007-2008 كانت تتعلق بالصحراويين (M.O. 2008).

ومع حصولها على الدعم الدولي من الدول الصديقة ومنظمات المجتمع المدني منذ أواسط السبعينيات من القرن العشرين، تمكنت جهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من تأكيد سيطرتها على "المواطنين الأجنبيين" فوضعت دستورها الخاص بها، وأنشأت قوة الشرطة القائمة على المخيمات (والسجون أيضاً)، ونظم الجيش والدولة الموازية، والنظم القانونية والدينية (استند النظام الديني فيها إلى المذهب المالكي). كما أسست قرب العاصمة الإدارية للمخيمات (رابوني) عدداً من المؤسسات الصحراوية "الوطنية" كالبرلمان الوطني، والمجلس الوطني، والمستشفى الوطني، والمختبر الصيدلاني، والمستشفى العسكري الوطني، ومركز ضحايا الألغام الأرضية، مع العلم أنّ مدينة رابوني المذكورة لا تبعد أكثر من 25 كيلومتراً عن تندوف وعن مطارها العسكري.



ويبلغ عدد اللاجئين في المخيمات الرئيسية حوالي 155,000 لاجئ، وقد اتخذت المخيمات أسماء المدن الرئيسية في الصحراء الغربية وهي: عيون، والسرير، وسمارة، والداخلة) بالإضافة إلى مخيم خامس أصغر حجماً أنشئ حول المدرسة الوطنية للإناث (والمسمى مخيم 27 فبراير). ويتأسس المخيمات الرئيسية الأربع والصحراوي يُعيّنه الأمين العام لجهة البوليساريو، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (محمد عبد العزيز). وينقسم كل مخيم إلى عدد من الدوائر، وتنقسم الدائرة بدورها إلى أحياء. ويتولى المهام الإدارية سكان المخيمات ممن توظفهم جهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لهذا الغرض.

جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وغموض وضعها القانوني: مسؤولياتها تجاه الحماية؟ تختلف مُمخِّمات الصحراء الغربية عن مُمخِّمات اللّاجئين الأخرى التي تخضع لإدارة المنظمات الدولية (كالمفوضية العليا للاجئين) وراقبتها. فجبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية هي "السلطة الوحيدة التي يتعامل معها اللّاجئون على الدوام" نظراً لأنّ الحكومة الجزائرية قد "تخلت بحكم الواقع عن إدارتها" إلى جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (HRW 2008:9) ما مكنّ الأخيرة من "إدارة مجتمعها المدني ونظمها الاجتماعية دون تدخل الآخرين بها" (WFP 2009-2010:7). وتُمثّل هذه السيطرة الكبيرة القائمة بحكم الواقع على الإدارة الذاتية لجبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على الإقليم الجزائري الذي أقيمت عليه مُمخِّمات اللّاجئين عنصراً مهماً يميز المُمخِّمات الصحراوية عن معظم السّياقات الأخرى لمُمخِّمات اللّاجئين في العالم.

وعدا عن أنّ الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية القائمة والمدارة في المُمخِّمات قد أظهرت سيطرتها الفعالة على المُمخِّمات وعلى المقيمين فيها منذ عام 1976، فقد تمكنت من إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع أكثر من سبعين دولة من الدول النامية، ناهيك عن أنّها اكتسبت العضوية الكاملة في منظمة الاتحاد الإفريقي قبل أن تنضم لاحقاً إلى الاتحاد الإفريقي.<sup>8</sup> كما أنّها كانت طرفاً موقّعا على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وحقوق النساء في إفريقيا، وبروتوكول اتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي الخاص بمنع الإرهاب ومناهضته.<sup>9</sup> ومؤخراً، وتحديداً في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2005، وقعت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على اتفاقية الاتحاد الإفريقي الخاصة بحماية النّازحين في إفريقيا ومساعدتهم (المعروفة باتفاقية كمبالا).<sup>10</sup>

لكنّ الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وإن كانت قد حصلت على الاعتراف بها من أكثر من سبعين دولة، وأكدت على كينونتها "كدولة" من خلال المصادقة على الاتفاقيات الإقليمية لمنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، فإنّ جبهة البوليساريو لا تتمتع بصفة المراقب في الأمم المتحدة (Wilson 1988:141) ولا بأي شكل كان من الصفة الرسمية أو الاعتراف الرسمي في الأمم المتحدة (OHCHR 2006:11). بخلاف منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية، التي أقامت علاقات دبلوماسية وحصلت على صفة المراقب في الأمم المتحدة (Wilson 1988). وتثير هذه الاختلافات التساؤل حول آليات عملية صنع القرار عند منح الصفة الرسمية والاعتراف الرسمي لدى المنظمات العابرة للحكومات كالأمم المتحدة على سبيل المثال.

وفي حين أنّ جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية قد أعلنت نفسها "دولة" فهي تعترف أنّها تبقى مصنفة على أنّها "فاعلاً من غير الدول" من وجهة نظر عدد من المراقبين الدوليين. وبذلك، في حين أنّها تفتقر إلى الأهلية القانونية لتوقيع اتفاقية 1997 حول حظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتكديسها، وإنتاجها ونقلها، وضرورة تدميرها (المعروفة باتفاقية أوتاوا)، نظراً لعدم اعتراف الأمم المتحدة بها كدولة/ فقد وقّعت جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عام 2005 على الآلية التكميلية المتوافرة حول الفاعلين من غير الدول والمعروفة باسم صك الالتزام الذي وضعته منظمة نداء جنيف بهدف تمكين الالتزام بالحظر الكامل على الألغام المضادة للأفراد والتعاون في مجال نزع الألغام.

ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، لا يُفرض على الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية "أي التزامات دولية وفقاً لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية" (OHCHR 2006:11) وينطوي على ذلك أنّ المفوضية المذكورة لا تعترف بالقيمة القانونية للمصادقات الإقليمية المذكورة آنفاً، بل تقول المفوضية إنّ الجزائر بصفتها الدّولة المضيفة هي من تتحمل المسؤولية القانونية إزاء اللّاجئين الصحراويين المقيمين على أراضيها (المرجع السابق). وعلى وجه الخصوص، تؤكّد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أنّ الجزائر "تعلن عدم تحمّلها لأي مسؤولية إزاء وضع حقوق الإنسان تجاه الشعب الصحراوي" (على اعتبار أنّ الجزائر تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كدولة ذات سيادة على المُمخِّمات) "ولم تعترف أي معاهدة تخص حقوق الإنسان بوجهة النظر الجزائرية فيما يخص التزامات حقوق الإنسان التي قبلت بها الجزائر" (المرجع السابق: 13). ومن هنا، ترى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنّ "ينبغي للجزائر اتّخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان استفادة جميع الموجودين على أراضيها من الحماية الممنوحة لهم بموجب اتفاقات حقوق الإنسان الدولية التي تُعدّ الجزائر طرفاً فيها." (المرجع السابق). لكنّ منظمة هيومان رايتس ووتش في الوقت نفسه تشير إلى أنّه "رغم أنّ الجزائر تتحمل المسؤولية في نهاية المطاف... فيجب على جبهة البوليساريو أيضاً أن تخضع للمساءلة إزاء كيفية معاملتها للناس بموجب إدارتها" (HRW 2008). ومثل هذه الدعاوات تتماشى مع صلب القانون الإنساني الدولي بما فيه المادة 3 من اتفاقيات جنيف لعام 1949 التي تُلزم أطراف النزاع من غير الدول بتحمّل المسؤوليات الرئيسية في حماية المدنيين.

وهذا ما يفرض وضعاً شاذاً، فجهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تحظى باعتراف على أنها دولة من بعض الدول في المجتمع الدولي، وبذلك فهي تبدو كدولة مُلَمَّمة بالتمسك بالعقائد الرئيسية التي يقوم عليها قانون حقوق الإنسان الدولي، لكنها في الوقت نفسه فاعلاً من غير الدول من وجهة نظر الأمم المتحدة وغيرها من الفاعلين ممن يقولون "إنه لا يوجد أي التزامات دولية مفروضة على جهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية" وبذلك فلا يمكن إخضاعها للمساءلة رسمياً بموجب المواثيق التي وقَّعت عليها "كدولة". ومن هنا، فهذا الوضع بالذات لا يثير جدلاً كبيراً مستمراً بشأن المسؤوليات المفروضة على الفاعلين من غير الدول في النزاعات المسلحة حول العالم فحسب (انظر على سبيل المثال Clapham 2006) بل إنها تثير أيضاً تساؤلات محددة لم يُجب عليها بعد بخصوص مسؤوليات الدولة، وشبه الدولة، والفاعلين من غير الدول، في تقديم الحماية القانونية والإغاثة للأجئين الصحراويين المقيمين ضمن "الولاية القضائية" للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

### سياسة الأرقام: التناقضات ومضموناتها

في حين أن جهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والحكومة الجزائرية أكداً دوماً أن عدد المقيمين في المخيمات كان 165,000، تؤكد الوكالات الدولية أنه ما من تعداد سكاني يقدّم بيانات يمكن التعويل عليها في تحديد عدد اللاجئين في المخيمات تلك. ففي نشرة الحقائق حول الجزائر لعام 2010، تؤكد المفوضية العليا للاجئين أنها تخوض حواراً مع "الحكومة [الجزائرية] المضيفة وقيادات اللاجئين الصحراويين الذين يسعون إلى إجراء عملية التسجيل لتحديد العدد الحقيقي للاجئين في المخيمات. وإلى حين اختتام الحوار، يستخدم المكتب، لأغراض العملية الإنسانية التي أطلقتها المفوضية العليا للاجئين، رقم التخطيط 90,000 الذي يشير إلى عدد اللاجئين المستضعفين في المخيمات" (2010:1).<sup>11</sup>

ومع ذلك، ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين، كانت الأمم المتحدة قد أصدرت إحصاءات متضاربة في الخلاصات السكانية الرسمية المتعلقة بعدد اللاجئين. ويلاحظ على وجه الخصوص أن المكاتب المختلفة في المفوضية العليا للاجئين أصدرت إحصاءات في غاية التباين حول العدد الإجمالي للمقيمين في المخيمات وكذلك حول من يتسلم (أو يحتاج) المعونات الغذائية. بل كانت تلك الإحصاءات متضاربة مع إحصاءات برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للاجئين والمذكورة في الجدول 1، ومثال ذلك تقرير اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا للاجئين الذي يعتمد على إحصاءات المفوضية العليا للاجئين ويشير إلى أن عدد السكان في المخيمات كان 165,000 في الفترة ما بين عامي 1998 و 2004 لينخفض إلى 90,000 في عامي 2005 و 2006 (UNHCR EXCOM 2008).

فالأرقام لا تُعبّر عن التغيرات السكانية ولا التغيرات في عدد القاطنين في المخيمات بحد ذاتها، بل إنها مجرد مثال مصغّر عما يشار إليه في العادة بنزعة "سياسات الأرقام" ضمن إطار التهجير الذي يشير إلى أن مختلف الفاعلين يعمدون إلى المبالغة بالحجم السكاني في المخيمات أو بالتقليل منها خدمة لأغراضهم السياسية (Crisp 1999). ولا يفوتنا هنا في معرض نقاشنا المختصر التطرق إلى التحديات البيروقراطية التي تواجه كثيراً من الوكالات الإنسانية ما دفعها إلى عرض أرقام متناقضة ضمن تقاريرها العامة،<sup>12</sup> بما يترتب على ذلك التناقض من آثار على المستويات التغذوية عند الشروع بعملية التخطيط اعتماداً على تلك الأرقام.

الجدول ١. تقديرات المَفْوضِيَّة العَليا للأجَين وبرنامِج الغَذاء العَالمي حول عدد سَكان المُخَيِّمات وأعداد الأَشخاص مَمَن اسَتلَموا المَعونَة الغَذايَة خلال الأَعوام المَذكُورَة في الجَدول.

إجمالي عدد المستفيدين من برنامج الغذاء العالمي	إجمالي عدد السكان وفقاً لتقديرات برنامج الغذاء العالمي (في حالة اختلافه عن تقديرات المَفْوضِيَّة)*	إجمالي عدد السكان وفقاً لتقديرات المَفْوضِيَّة العَليا للأجَين	
80,000		165,000*	1993
80,000		165,000*	1994
80,000		165,000*	1995
80,000		165,000*	1996
80,000	144,000	165,000*	1997
49,000	122,000	165,000*	1998 (كانون الثاني- حزيران)
80,000		165,000*	1998 (تموز-كانون الأول)
80,000		155,000	1999
155,430		155,430	2000
		155,430	2001
155,430		155,430	2002
		146,925	2003
125,000	158,800	170,000	2004
		90,000	2005
90,484		90,000	2006
125,000		90,000	2007
125,000		90,000	2008
125,000		90,000	2009
125,000		90,000	2010

\* استخدمت المَفْوضِيَّة العَليا للأجَين الرقم 165,000 بين عامي 1993 و 1998 استناداً إلى الأرقام التي قدمتها الحكومة الجزائرية.

المصادر: جَمَعَتها الكاتبة من تقارير منظمة الغذاء العالمي للأعوام ما بين 1998 و 2011 ، وكتب إحصاءات المَفْوضِيَّة العَليا للأجَين، والتقارير العالمية السنوية والنداءات العالمية (1994-2011) ، وخلصات اللجنة التنفيذية (2008).

وبالفعل، يمكن تحديد الارتفاع الحاد في مستويات سوء التغذية المزمن بين الرضع والأمهات القاطنين في المخيمات على أنها واحدة من الأسباب وراء الزيادة النسبية في عدد الحصص التموينية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي: <sup>13</sup> بدءاً بتقديم الحد الأدنى من الحصص التموينية التي بلغت 49,000 إلى حدها الأقصى 80,000 حصة تموينية بين العامين 1993 و 1999. وفي الوقت الحالي، يتلقى اللاجئون الصحراويون المساعدة الغذائية عن طريق برنامج عمليات الإغاثة والاستشفاء الممتدة لبرنامج الغذاء العالمي، ويوزع عبر هذا البرنامج 90,000 من الحصص التموينية العامة، و 35,000 من الحصص التكميلية من البضائع لخدمة السكان المستهدفين الذين يصل عددهم الإجمالي إلى 125,000 (WFP 2011).

ولكي تُعبر إحصاءات السكان عن التحوّلات في "المجموعات الاجتماعية الدينامية"، فلا بد من إجراء التسجيل على نحو دوري لتسجيل واقعات الولادة، والوفاة، وإعادة لم شمل الأسر أو انفصالها، والهجرة لغايات العمل أو التعليم. ومع ذلك، يُعد التسجيل المنتظم أمراً مكلفاً وغالباً ما تقاومه الحكومات المضيفة والفاعلون المحليون (Crisp 1999:7-9). وعلى ضوء هذا التأكيد، يمكن في بعض الأحيان، تسويغ عدم الثبات في الإحصاءات المقدمة في الجدول المذكور آنفاً على اعتبار رفض الأطراف المعنية بمنح الإذن للمفوضية العليا للاجئين بإتمام التعداد السكاني في المخيمات. ومع ذلك، في حين أن التسجيل المنتظم لم يُجرى بعد في السياق الصحراوي، فقد أجرت المفوضية العليا للاجئين بين عامي 1999 و 2000 عملية تسجيل مبدئية لغايات العودة. ونادراً ما يشار في التقارير الأكاديمية أو تقارير السياسات إلى هذه العملية (بما فيها وثائق المفوضية العليا للاجئين)، ومع ذلك فهي تقدر عدد اللاجئين في المخيمات بما لا يقل عن 107,000 لاجئاً (من الناحيتين المحتملين وأسرههم المباشرة) ممن يرغبون في العودة إلى الصحراء الغربية ضمن برنامج للعودة تطلقه المفوضية العليا للاجئين في حالة إجراء استفتاء حول تقرير المصير (UNHCR 2000b:187; WFP 1999:4). وتشير التقارير إلى أن كوادر الأمم المتحدة قد أُخبرت بعثة الولايات المتحدة/الملحق الإنساني في روما أنه وقت تنفيذ عملية التسجيل، كان هناك "اتفاق عام أنه هناك ما بين 20,000 إلى 30,000 من اللاجئين غير المسجلين" في المخيمات.<sup>14</sup>

وتبعاً لهذا التسجيل المبدئي، احتسبت المفوضية العليا للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي عدد السكان الإجمالي في المخيمات بمن فيهم "غير الناجحين" في عامي 1999 و 2000 على أنه 155,430 لاجئاً، وذلك وفقاً لتقارير بعثة التقدير المشتركة لكل من برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للاجئين إلى المخيمات عام 2004، مع ملاحظة أن "التقدير الذي أُجري خلال التقييم متوسط المدة في أيلول/سبتمبر 2003، باستخدام سجلات تلقيحات الأطفال، ومستويات الحضور في المدارس الابتدائية، وقائمة MINURSO للناخبين المؤهلين [...] يأتي بتقدير لعدد اللاجئين يصل إلى 158,800 شخص" (UNHCR/WFP 2004:1). لكن مكتب المفوض السامي للاجئين ما زال يعرض الأرقام المتباينة في تقاريره العامة حيث تتذبذب هذه الأرقام بين الإشارة إلى التسجيل المبدئي لعام 1999 وغيرها من تقديرات الأمم المتحدة (UNHCR EXCOM 2010a:7)، وتذكر أنه ما من سبيل أمام المفوضية العليا للاجئين في تحديد العدد الحقيقي للاجئين الموجودين في تندوف" (2010b)، الحاشية السفلية 7).

ومن المهم حقاً ملاحظة أن هذه الأرقام وغيرها من الإحصاءات (انظر في الأسفل) المقتبسة في السياق الصحراوي لتعجز عن التعبير عن سيولة البنى الأسرية في مخيمات اللاجئين الصحراويين، حيث ما زال كثير من أعضائها في تنقل مستمر يرتحلون بين المخيمات أو إلى البادية أو إلى خارج البلاد لزيارة الأسر، أو لإكمال تعليمهم المدرسي أو لغايات التوظيف. ومع ذلك، لا بد للمفوضية العليا للاجئين أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان إصدار أرقام ثابتة غير متناقضة حول التسجيل، وبحيث تستخدم وحداتها وأقسامها الأرقام ذاتها في تقاريرها الداخلية والخارجية.

## ٢. الافتراضات الأكاديمية والسياسية السائدة

تؤكد أغلب التقارير المُبكرة للأكاديميين والمنظمات الدولية غير الحكومية حول مُخيمات اللاجئين الصّحراويين أنّ جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية تتمتع "بفكر إيديولوجي تشاركي" وتنظيم "ديمقراطي" للمُخيمات (راجع مثلاً 1999:156 و 1981:1-4 و 1984:1-2 و 1986:8-9, Mowles). كما تؤكد التقارير أيضاً على أنّ المُخيمات تُمثّل "أنماطاً للحكومة المحلية ذات الكفاءة" (Brazier 1997:14)<sup>15</sup>. وفي كتابها البارز (1986) *Imposing Aid* (فرض المساعدات)، تسلط هاريل-بونود الضوء على التّحول الرئيسي للطريقة التي يُنظر فيها إلى اللاجئين ومُخيماتهم حول العالم، والطريقة التي يعاملهم بها مقدمو الخدمات والأكاديميين. وفي هذا السّياق، تشير الكاتبة إلى مُخيمات اللاجئين الصّحراويين على أنّها "قصة نجاح" على النقيض من غيرها من قصص الإخفاق في منظومة المساعدات الإنسانية التي أدت إلى ظهور "متلازمة الاعتمادية" بين اللاجئين (أيضاً، 2000:66, Voutira and Harrell-Bond). فالنظر إلى مُخيمات اللاجئين الصّحراويين على أنّها "قصة نجاح" في ثمانينيات القرن العشرين، وإلى الصّحراويين أنفسهم على أنّهم "مثال جيد" للاجئين (1999:151, Harrell-Bond) يعيشون في "أفضل المُخيمات في العالم إدارةً" في تسعينيات القرن العشرين (Brazier 1997:14)، ما زالت النظرة السائدة عند التطرق إلى سياق اللاجئين الصّحراويين في العقد الأول من الألفية الثانية. ففي عام 2002، على سبيل المثال، أكد مندي Mundy على أنّ "بني الحكم الذاتي في مُخيمات اللاجئين إنّما هي واحدة من أفضل الأمثلة التي تُضرب حول الديمقراطية التشاركية في العالم" واصفاً تلك البُنى على أنّها "نموذج تقدّمي وديمقراطي" (اقتباس عن مندي في 2002, Zunes and Mundy). وبالفعل يلاحظ ظهور التأكيدات المستمرة حول الطبيعة "المثالية" لمُخيمات اللاجئين الصّحراويين في تقارير اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا للاجئين حيث ذكرت عام 2011 أنّ الاتحاد الوطني للنساء الصّحراويات، المقام في مُخيمات اللاجئين، "شريكاً مثالياً" وأنّ ذلك الاتحاد يضرب المثل الذي يُحتذى به والذي أصبحت المفوضية "تتعلم منه" على حد قولها (2001:26, UNHCR EXCOM). وفي العام ذاته، اعتبرت وحدة اللجئات والمساواة في النوع الاجتماعي (الجندر) التابعة للمفوضية صراحةً أنّ الاتحاد الوطني للنساء الصّحراويات مثال جيد "للممارسة الجيدة في تعميم مفهوم النوع الاجتماعي وضمه إلى المسار العام" (2001)<sup>16</sup>.

ومن هنا، يتبين أنّ المزايا الرئيسية التي تُثمنها تلك التقارير الحديثة العهد<sup>17</sup> تتضمن البُنى السياسية الديمقراطية للصّحراويين، وارتفاع مستويات المشاركة النّسوية في المجالات والمؤسسات الاجتماعية السياسية، وتصميم الصّحراويين، على العموم، بأن يكونوا مواطنين-لاجئين مكتفين ذاتياً ضمن دولة المنفى، الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، رغم اعتماد المُخيمات اعتماداً كبيراً (يكاد يكون كلياً) على المساعدات التي تأتيهم من خارج المُخيمات، فعادة ما يتولى اللاجئون أنفسهم توزيع هذه المعونات بدلاً من أن يكون ذلك عن طريق عمال الإغاثة الإنسانية الأجانب. وانسجاماً مع تصميم جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية، دأب اللاجئون الصّحراويون على إبلاغ الزائرين "إننا لا نرُحّب "بالخبراء" في مُخيماتنا"<sup>18</sup> (Harrell-Bond 1999:156).

لكن لا بد من التساؤل حول هذه الأوصاف التي تُطلق على الوضع في المخيمات وذلك على عدة محاور ومستويات. فأولاً، قد يؤدي التركيز على "مثالية" المُخيمات إلى المخاطرة بتطبيع الوضع الراهن هناك، ما يقود إلى إخفاء الطبيعة غير السّوية للتهجير الطّويل للصّحراويين. وثانياً، رغم أنّ المُخيمات الصّحراوية تُقدّم بالفعل مثلاً "ناجحاً" في الإدارة الذاتية للمُخيمات، فهناك منظمات كإدارة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية تقول إنّ ارتفاع مستويات المشاركة والإدارة الذاتية "قد تكون معيقاً في الوقت نفسه... وخطراً خاصةً في مجال الرصد" (2009:7, ECHO). وبصورة ملموسة أكثر، أقرّت المفوضية الأوروبية أنّ "نوعية رصد المساعدات من جانب الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية- اللازمة لقياس الأثر وضمان الاستخدام الملائم للتمويلات العامّة- تعتمد على الترتيبات التي يُجرونها مع نظرائهم الصّحراويين، وعلى قبول الصّحراويين لشروط المساواة والرقابة" (المرجع السابق: 7). ورغم ملاحظة وجود تحسّن إثر إبرام اتفاقية بين المديرية العامة لإدارة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية وجبهة البوليساريو عام 2004، ما زال من الضروري "ضمان الشفافية في استخدام التمويلات العامة وتحسين نوعية المساعدات المقدمة إلى اللاجئين" (المرجع السابق). وثالثاً وأخيراً، من الضروري في الوقت نفسه التفكير بصحة وصف مُخيمات اللاجئين الصّحراويين على أنّها مثال "للممارسات المثلى". فهذا التفكير مهم لتحديد مضمونات السياسات الخاصة بهذه النظرة المثالية للمُخيمات، ولتحديد الآليات اللازمة لتعظيم عملية تقديم الحماية الحقيقية للاجئين الصّحراويين.

ومن الأسباب التي تقود إلى إصدار هذه الأوصاف المثالية للمُخيمات إخفاق المراقبين الدوليين والوكالات الدولية في إتمام تقييم شامل للحاجات والحقوق في المُخيمات. وبالفعل، رغم إنجاز عدد من المنظمات الإنسانية للتقييمات المنتظمة لقطاعات الأمن الغذائي، والماء، والصرف الصحي، والصحة، لم يُجرَ أبداً أيّ تقييم مفصّل حول الحاجات والحقوق في أي وقت كان منذ قيام المُخيمات. وقد يعود بعض أسباب ذلك إلى أنّ الوكالات والمؤسسات الدولية الراغبة في تنفيذ المشروعات أو تمويلها في

المُخيمَات تحتاج أولاً إلى إذن مُسبق من جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية. وبالإضافة إلى أنّ تأشيرات الدخول تعتمد على إذن من جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية، فلم يتمكن معظم الزائرين، حتى إلى فترة قريبة، من زيارة المُخيمَات إلا لفترات قصيرة (عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً)<sup>19</sup> وحتى في مثل هذه الزيارات، يبقى الزائر برفقة "مرشدي" البوليساريو الذين يصطحبون الزائرين في "جولات" تضم "المؤسسات الوطنية" الرئيسية، ويمكنون في مراكز الإيواء ذاتها التي تقدمها جبهة البوليساريو للزائرين.

ومع ذلك، أصبح من الممكن مؤخراً أن يُجرى المراقبون المهتمون زيارات بحثية مُطوّلة تصل مدتها إلى ثلاثة أشهر في المخيمات للأهداف الإنسانية أو الأكاديمية على حد سواء (انظر Chatty 2010:13). وعلى النقيض تماماً من خلاصة التقييم المشترك للمُفوضية العليا للأجئين وبرنامج الغذاء العالمي الذي قُدّم في ختام تقييم المُخيمَات عام 2007 والتي خلصت إلى أنّ "السّياق العام لم يكن مواتياً" لإجراء نقاشات التركيز البحثية (2007:4)، فقد لاحظ أعضاء بعثة التقييم التي أرسلتها إدارة المساعدات الإنسانية التابعة للمُفوضية الأوروبية عام 2009 إلى المُخيمَات أنّ "القيود الماثلة أمام إعداد التقييم كانت أقل بكثير مما كان متوقعاً. فكان الوصول إلى المستفيدين والبيانات متاحاً دون إعاقة، باستثناء الأرقام الخاصة بالسكان وبيانات وفيات الأمهات بعد الولادة." (Hidalgo et al. 2009:21).

وعلى ضوء هذا التحسّن الملحوظ في حرية الوصول إلى المخيمات وقاطنيه وارتفاع سقف المساحة المتاحة لكل من الباحثين الأكاديميين وعمال الإغاثة الإنسانية، هناك ضرورة كبيرة لأن تُكَمِل الوكالات الدولية وصانعو السياسات تقييمات الحاجات متعددة الجوانب "بغية الاستمرار في تحديد الحاجات المتباينة للسكان المتأثرين، باتّباع النهج التشاركي" (المرجع السابق: 25). وبالفعل، فقد شهدت الأوساط التنموية الإنسانية ترويجاً للأهمية القصوى لبناء "إطار تخطيطي قائم على تقييم نطاق واسع من الحاجات المجتمعية والفردية" وتمكين الأشخاص "المغييبين" من أن يكون لهم دور استشاري ومشاركة عملية في التخطيط (El-Bushra and Piza-López 1993:191).

أمّا وحدة اللاجئات والمساواة في المُفوضية العليا للاجئين (2001:7) فتقول:

إنّ نشر مفهوم المساواة في النوع الاجتماعي على الصعيد العام...يضمن إيلاء الاهتمام بمختلف مصالح النّازحين والنازحات من نساء ورجال وفتيات وأطفال، وحاجاتهم ومواردهم، وأخذ ذلك في الاعتبار في كل طور في دورة اللاجئين وفي نشاطات الحماية التي تنفذها المُفوضية العليا للاجئين، وفي تصميم البرامج، والتخطيط، والتنفيذ، والرصد والتقييم. ويتطلب ذلك تفعيل استشارة المُهجّرين من نساء، ورجال، وشباب حول مختلف جوانب عمل المُفوضية العليا للاجئين.

ورغم التزام المُفوضية العليا للاجئين بمنهج ضم مفهومات العمر، والنوع الاجتماعي، والتنوع، على المسار العام، حيث يركّز ذلك المنهج على تعميم المساواة في النوع الاجتماعي وتفعيل الاستشارات التشاركية. ورغم التصريحات الدولية بتحقيق "النجاح" و"الممارسات الجيدة" في المُخيمَات، فما زال هناك حاجة ماسة لتحديد مختلف حاجات الحماية لمختلف شرائح مجتمع المُخيمَات، وللاستجابة لها (Fiddian-Qasmiyeh 2010c).

وفي حين أنّ معظم التقييمات والتقديرات التي أجرتها المنظمات الدولية كإدارة المساعدات الإنسانية التابعة للمُفوضية الأوروبية، والمُفوضية العليا للاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي قد اعتمدت بصورة رئيسية، وحصريّة، حتى الآن، على المقابلات التي أُجريت مع موظفي المنظمات غير الحكومية، فلا بد لكوادر المُفوضية العليا للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي وأعضاء إدارة جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية (مثل ذلك UNHCR/WFP 2007:4) وصانعي السياسات تحديد السبل اللازمة لإتاحة قدر أكبر من المشاركة مع شريحة واسعة من اللاجئين أنفسهم، وذلك من خلال إتباع منهجيات البحث النوعية والتشاركية.

ومع أنّ أواسط العقد الأول من القرن الحالي شهدت ظهور عدد من تلك المبادرات، فقد بقي الحوار معلقاً بين الباحثين العاملين في الدراسات النوعية وبين صانعي السياسات. ومثال ذلك إحدى مجموعات البحث التي شكّلت ضمن المُخيم في مجال علم الإنسان على يد اللاجئين الصّحراويين من خريجي أقسام علم الاجتماع والعلوم الطبيعية في كوبا، وسوريا، وليبيا، والجزائر. ويقع مكتب المجموعة في مقر الاتحاد الوطني للنساء الصّحراويات في مُخيم 27 فبراير، ويتلقى الدعم من بعض المنظمات الإيطالية والإسبانية. وقد أخذت هذه الفئة من حملة الشهادات الجامعية وغيرهم من خريجي الجامعات في العمل على نحو متزايد في إعداد البحوث لكل من وكالات البوليساريو والمشروعات الأكاديمية غير الصّحراوية. وتتضمن مثل هذه المشروعات التعاونية

تحليلاً مركزاً على الشَّبَاب بتمويل من مجلس الشَّبَاب الإسباني ومن إعداد أعضاء في اتحاد شباب البوليساريو والأكاديميين الإسبان من جامعة مدريد المستقلة (Gimeno-Martin and Laman 2005). وهناك مشروع آخر أيضاً اشترك فيه الباحثون الصَّحراويون، وتمثَّل في دراسة لجامعة أكسفورد بعنوان Children and Adolescents in Sahrawi and Afghan Refugee Households: Living with the Effects of Prolonged Armed Conflict and Forced Migration (الأطفال والمراهقون في الأسر الصَّحراوية والأفغانية: العيش مع آثار النُّزاع المسلح المُطوَّل والهجرة القسرية) (Chatty 2010).<sup>20</sup> وهناك أبحاث أخرى أعدت استناداً إلى العمل الميداني الذي أجراه باحثون في مستوى الدكتوراه وما بعد الدكتوراه في المُخيمات. وفي حين أن مثل هذه البحوث قد لا تكون دائماً ذات صلة بصانعي السياسات، رغم أنها ستحصل على الفائدة من خلال التحليل الدقيق والحساب الذي يأخذ في الاعتبار الأطراف الثلاثة معاً، فإنَّ العمل الميداني الذي يُجرى في المُخيمات قد يساعد المنظمات على سد الفجوات القائمة في التفهم النوعي لحياة اللاجئين الصَّحراويين وأولوياتهم وحاجاتهم.

وفي الفقرات التالية في هذه الخلاصة، سوف نتطرق إلى مثل هذه البحوث لكي نعالج جملة من الأمور: فأولاً، سنتطرق إلى تجارب الأولاد والبنات وتحديداً في إطار وصول هذه الفئة إلى التعليم، ثمَّ إلى تجارب الشَّبَاب وتوقعاتهم المستقبلية، ثانياً، ثمَّ تقييمات اللاجئين للأدوار التي تُمثِّلها وكالات الأمم المتحدة من جهة وشبكات المجتمع المدني الإسباني من جهة أخرى.

## الأطفال والتعليم

يصاحب الاختلاف في تقدير إجمالي السكان اختلاف آخر في حسابات كل من المُفوضيَّة العليا للاجئين، وإدارة المساعدات الإنسانية التابعة للمُفوضيَّة الأوروبية وبرنامج الغذاء العالمي فيما يخص النسبة المئوية التي تُمثِّل عدد السكان ممن هم دون سن الثامنة عشرة. فأرقام إدارة المساعدات الإنسانية التابعة للمُفوضيَّة الأوروبية لعام 1999 تشير إلى أن 57% من السكان كانت أعمارهم أقل من 12 عاماً (83,602 طفلاً من بين 147,474 شخصاً وفقاً لتقديراتها) (ECHO 2001)، في حين قدَّر برنامج الغذاء العالمي في عامي 2001-2002 أن 40% من السكان كانت أعمارهم لا تتجاوز 14 عاماً (WFP 2002) أمَّا المُفوضيَّة العليا للاجئين فقدَّرت عام 2004 أن 56% من سكان المُخيمات اللاجئين كانت أعمارهم دون الثامنة عشرة (UNHCR 2004b). راجع الجدول (2). ورغم الاختلاف القائم في هذه الأرقام، هناك حقيقة مشتركة بينها هي أن مجتمع اللاجئين في المُخيمات مجتمعٌ شاب، حيث وُلد عدد لا بأس به من القاطنين الحاليين في المُخيمات منذ عام 1975 إلى الآن.

يلتحق الأطفال الصَّحراويون بـ29 مركزاً للمرحلة ما قبل المدارس، و 31 مدرسة ابتدائية، وسبع مدارس ثانوية دنيا في المُخيمات (WFP 2009-2010:2) ينتقل بعدها بعض الطلاب إلى مدرسة داخلية "وطنية" لإكمال دراساتهم الثانوية، ثم ينهي عدد أقل منهم دراسته الثانوية وما بعد الثانوية خارج البلاد، خاصةً في الجزائر، وكوبا، وليبيا، وسوريا.<sup>21</sup> ورغم وجود مدرستين اثنتين داخليتين في المُخيمات حتى أواسط العقد الأول من القرن الحالي، لم تكن أي من تلك المدارس فاعلة باستثناء مدرسة 12 أكتوبر الثانوية، وذلك منذ اجتياح الفيضانات التي دمَّرت في عام 2006 مدرسة 9 يونيو (الثانوية الدنيا)، ما أدَّى إلى تخفيض كبير لعدد الطلاب القادرين على الحضور في المدرسة الثانوية في المُخيمات. ووفقاً للمُفوضيَّة العليا للاجئين، قدَّمت وحدة التعاون التابعة للحكومة الإسبانية في تندوف عرضاً بإكمال دور وكالات الأمم المتحدة في قطاع التعليم وذلك عن طريق "إقامة نظام تعليمي ثانوي بتمويل كامل من الحكومة الإسبانية في مواقع اللاجئين" (UNHCR 2006b). وفي حين أن المدة التي سيستغرقها تنفيذ مثل هذا المشروع لا تزال غير واضحة، فالحاجة إلى هذا المشروع أمر واضح لا تخطئه العين.

وبعد التعليم الابتدائي والثانوي، هناك عدد كبير من المراكز الوطنية التي تقدم التدريب المهني للاجئين الشَّبَاب والبالغين في المُخيمات بما فيها غزواني (قرب رابوني) التي توفَّر بصورة أساسية الدورات التدريبية على الحاسوب، والتدريب الفني والمهني. وهناك أيضاً كلية للتمريض وعدد من مدارس الإناث ومراكزها التي تلقت تمويلها من الجهات المانحة الدولية كالمُفوضيَّة العليا للاجئين ويوسكادي (إقليم الباسك) وبعض الحكومات الإقليمية في إسبانيا. وما زالت مدرسة 27 فبراير الوطنية للإناث كبرى المراكز التدريبية التي تتيح إمكانات الدراسة الداخلية للإناث من جميع المُخيمات ليتلقين التدريب على مختلف الموضوعات كالحاسوب، وقيادة السيارات، والحياكة، واللغات (بالتعاون مع منظمة CRIC وهي منظمة إيطالية غير حكومية). وهناك مبادرة إضافية تتمثَّل في بناء "جامعة الصَّحراء" كما يبينه القسم الرابع في الأسفل).

## الجدول ٢. عدد السكان الإجمالي موزع على أساس الفئة العمرية

الفئة العمرية	النسبة المئوية من إجمالي عدد السكان في المخيمات
0-4	19
5-17	37
18-59	31
60+	13

المصدر: UNHCR 2004b

وكان قد تنبأ المراقبون الخارجيون بنجاح تطوير هذه البنى التربوية في المخيمات، مدعومين بادعاءات جبهة البوليساريو/ الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بل حتى بادعاءات برنامج الغذاء العالمي أن "مستوى الحضور بالمدارس كان يقارب 100% من الأطفال اللاجئين" (WFP 2004:6) ويُعد التزام الصحراويين بالتعليم وتصريحاتهم حول الحضور المدرسي ونسب محو الأمية من السمات الرئيسية "للنجاح" المتحقق في المخيمات الصحراوية.

لكن الجدول 3 يشير، مع ذلك، إلى معدلات الأطفال الذين كانوا ملتحقين بمدارس المخيمات وأولئك غير الملحقين بها (باستثناء مخيم 27 فبراير) وفقاً لإحصاءات المفوضية العليا للاجئين 2003. وهذه البيانات التي لا يشار إليها في المجالات العامة للمنظمات غير الحكومية أو تقارير السياسات حول المخيمات تُظهر منحنى خطيراً يُدحض مباشرة الادعاءات العامة التي تذهب إلى أن المخيمات تحظى "بأعلى معدلات محو الأمية في إفريقيا" (Mundy 2007:287)، وبالفعل فإن آخر بعثة تقييم مشتركة بين المفوضية العليا للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي في المخيمات (أيلول 2009) قد اعترفت أن "الحضور العام في المدارس أقل بكثير مما تشير إليه بيانات الحضور وأن ذلك نتيجة الأمراض الموسمية وأنماط السفر" (WFP 2009-2010:6).

## الجدول ٣. يبين هذا الجدول نسبة الأطفال وعددهم من الملحقين وغير الملحقين بكل مدرسة من المدارس الرئيسية في المخيم باستثناء مخيم ٢٧ فبراير.

المخيم	عدد السكان الإجمالي	النسبة المئوية للملحقين بالمدارس (الفئة العمرية 5-17 عاماً)	النسبة المئوية لغير الملحقين بالمدارس (الفئة العمرية 5-17 عاماً)	عدد الأطفال في الفئة العمرية 5-17 عاماً من غير الملحقين بالمدارس
سمارة	39,466	57.6%	42.4%	6,210
الداخلية	38,180	43.3%	56.7%	8,030
عيون	36,675	60.1%	39.9%	5,440
السريد	32,624	61.2%	38.8%	4,690
المجموع	146,925	المعدل 55.5%	المعدل 44.5%	24,370

المصدر: آخر البيانات المتوافرة والمأخوذة من UNHCR 2004a

ورغم ملاحظة التباين بين معدلات الالتحاق بالمدارس ومستويات محو الأمية التي تقدمها الجهات الرسمية من جهة واستنتاجاتهم من جهة أخرى، فقد ذكرت البعثة المشتركة عام 2009 أنها "لم تجد هُوة في النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالالتحاق أو الحضور في المدارس الابتدائية وأن سبب ذلك يعود أساساً إلى القيمة العظمى التي يضعها لاجئو الصحراء الغربية في التعليم، إضافة إلى الدور القوي الذي تُمثله النساء في مجتمعهن" (WFP 2009-2010:6). لكن هذا التأكيد يمكن مواجهته بالإشارة إلى البحوث النوعية التي أُجريت في المُخيمات. ففي حين لا تقدم الأرقام المذكورة أنفاً والتي ساقتهها المُفوضية العليا للأجئيين لوثيقاً لواقع التباينات في النوع الاجتماعي في الحضور في المدارس، كان برنامج الغذاء العالمي في فترة سابقة قد ذكر أن معدلات التحاق الإناث بالمراحل المتقدمة في التعليم الابتدائي كانت متدنية، فتشير أرقام برنامج الغذاء العالمي عام 2004 إلى أن "وحدها" المرحلة الابتدائية المتقدمة التي "تتزامن مع ازدياد في مستوى الأعباء الأسرية ونقص في المواد الصحية النسائية ما يدفع البنات الأكبر سناً إلى التسرب من المدرسة أو إلى عدم الانتظام بالحضور" (WFP 2004:6-7) لكن الملاحظات والمقابلات التي أُجريت في المُخيمات بين عامي 2001 و 2008 تشير إلى أن فتيات الأجئيين الصحراويين ينسحبون من المدرسة في سن مبكرة أكثر من سن الذكور، وأن البنات الأكبر سناً هن أكثر المرشحات من بين الأطفال والشباب للانسحاب من المدرسة لمساعدة أمهاتهن في رعاية إخوتهن الصغار، والقيام بالواجبات المنزلية، ورعاية الأقارب العاجزين (Fiddian 2002, Fiddian-Qasmiyeh 2009a; انظر المربع النصي 2).

وعلى العموم، هناك إخفاق ملحوظ يَتمثل في عدم قدرة مُخيمات الأجئيين لصرراويين على توثيق الأسباب التي تدفع البنات إلى الانسحاب المبكر من المدرسة، والنظر في تلك الأسباب، مع أن ذلك الانسحاب يشكل منحي أكبر في سياقات الأجئيين وغير الأجئيين على حد سواء. وهذا الإخفاق يتماشى مع حقيقة أنه لا يوجد حتى الآن سوى عدد قليل من مشروعات المنظمات غير الحكومية أو الدراسات الأكاديمية لتوثيق تجارب "الطفلات" في النمو في مُخيمات الأجئيين الصحراويين وللتصدي لتلك المسألة.<sup>22</sup> وبالفعل، ففي حين تؤكد لجنة المُفوضية العليا للأجئيين حول النساء اللاجئات والمساواة في النوع الاجتماعي على "وجوب أن يشتمل مفهوم التمكين على النساء والرجال والبنات والأولاد" لأن ذلك "ينسجم مع مبادئ نبد التمييز وتحقيق المساواة المجسدة في بيان رسالة المُفوضية العليا للأجئيين (1998)" (2001:30)، يلاحظ أن الفتيات غائبات تماماً عن تقرير الوحدة لعام 2001 حول "الممارسات الجيدة التي ينتهجها الاتحاد الوطني للنساء الصحراويات في مجال ضم مفهوم النوع الاجتماعي إلى المسار العام" (Fiddian-Qasmiyeh 2010d).

وبصورة أكثر عمومية، في حين أن هناك عدد من المشروعات المتنوعة "للأطفال" في مُخيمات الصحراويين، فلا تُقر أي من المشروعات القائمة حالياً في مُخيم 27 فبراير، على سبيل المثال، بالحاجات والتجارب الخاصة بالفتيات. ومن إحدى نواتج هذا المنهج الذي يتعامل مع الطفولة دون مراعاة النوع الاجتماعي في مُخيمات الأجئيين الصحراويين أنه رغم وجود عدد من "المساحات النسوية" في مُخيم 27 فبراير، ورغم نفاذ الأولاد والشباب الذكور إلى "المساحات العامة" بما فيها المساحة الموجودة مباشرة خارج المنطقة الإدارية للمُخيم حيث يمارسون لعبة كرة القدم، فما زالت الفتيات يفتقرن لوجود مثل تلك المساحات والمرافق والخدمات خارج خيمهن.

ونظراً للاعتراف الأكبر للمُفوضية العليا للأجئيين بأن الفتيات اللاجئات تَملن إلى الانسحاب من المدرسة في سن مبكرة أكثر من سن الأولاد، فإن المُفوضية توثق عدد المدارس التي "أنشأت مبادرات للحفاظ على حضور الفتيات في المدرسة" كما وثقت الأعداد التي تحتاج مثل هذه البرامج. ومع حلول نهاية عام 2003، أقرت المُفوضية العليا للأجئيين أن أياً من المدارس في مُخيم عيون لم يُؤسس مثل هذه المبادرات، وأن هناك ما بين 79% و 82% من المدارس في السريد، وسمارة، والداخلية يحتاجون إلى مثل تلك المبادرات (2004a:12). وبعد تعرض مدرسة 9 يونيو للدمار، عانت المُخيمات من تضاؤل كبير جداً في عدد الأماكن المتوافرة لتقديم التعليم الثانوي، وبذلك تددت معدلات التحاق الإناث بالمدارس في جميع المُخيمات بصورة كبيرة جداً.

## المربع النّصي ٢. المساحات المتوافرة للفتيات والشابات الصّحراويات في مُخيم ٢٧ فبراير للأجيين

تسربت [من المدرسة] لأنّ أمي كانت بحاجة لي. فليديها أطفال ولا يوجد معين لها. ومنذ أن عدت إلى المنزل، بدأت بتولي مهام أمي سواء أكانت موجودة أم غائبة. إنني أساعدها في تحميم الأطفال، وأرعى الغنم، وأطوي البطانيات، وأنظف المنزل، وأذهب إلى الإدارة، وأحضر حاجيات المنزل كالغاز وغيرها من المواد المنزلية. شابة.

تعاني الفتيات من مشكلة في إكمال تعليمهن، فالأمر يعتمد على الأسرة. بعض الأسر لا تحبّ سفر بناتهن إلى الخارج، وبعضها الآخر يفضّل تعليم الأولاد على البنات. فتاة عمرها 14 عاماً.

الحياة صعبة جداً في المُخيمات، ولا تتوافر للبنات سوى أماكن محدودة للغاية للالتقاء ببعضهن وللعب. نلتقي بعضنا ببعض في منازلنا، في غرفتي على سبيل المثال، وناقش أمر المدرسة، والمستقبل، والأمور السياسية أيضاً. فتاة عمرها 17 عاماً.

إننا بحاجة إلى برامج تُساهم بإكساب فتياتنا بعض المهارات مع إبقائهن بالقرب من أسرهن في الوقت نفسه. امرأة عمرها 54 عاماً.

المصدر: مقابلات أجراها برنامج "الأطفال والمراهقون في الأسر الصّحراوية والأفغانية" (Chatty, 2010).

ومن هنا، نتبين الحاجة الماسة والملحة لإجراء تقييم استباقي لحاجات الفتيات والشابات وأولوياتهن في المُخيمات، إضافة إلى ضرورة النظر في الأسباب التي تدعو الآباء والأمهات إلى سحب بناتهن من المدرسة. فمن خلال هذا التقييم يمكن ضمان إنجاز تطوير مبادرات إبقاء الفتيات في المدارس وتنفيذها بما يتفق مع معايير الحماية الدولية وأطرها.

## المساحات المتوافرة لمشاركة الشّباب

عند إعادة تقييم الأوضاع في المُخيمات بهدف التصدي لتدني معدلات الالتحاق بالمدارس وانسحاب الفتيات من المدرسة لا بد في الوقت نفسه من تطوير المبادرات اللازمة لتعظيم المشاركة الفعالة للأجيين المتعلمين والمُؤهلين في المُخيمات. ورغم الخلاصات التي توصلت إليها دائرة المساعدات الإنسانية في المُفوضية الأوروبية عام 2009 ضمن بعثتها التقييمية، والتي تحدد "نقص الخبرات في الموارد البشرية" في المُخيمات، والتي تقترح أيضاً ضرورة تقديم مزيد من الدورات التدريبية وورش عمل بناء القدرات لتحسين مشاركة الفاعلين المحليين في التخطيط للبرامج وتنفيذها (Hidalgo et al. 2009:10). يمكن القول، على النقيض من تلك الخلاصات، بوجود "الخبرات في الموارد البشرية" في المُخيمات التي تضم الشّباب الصّحراوي المتوافر على قدر كبير من التأهيل والتدريب ممن أتموا الدراسة ما بعد المرحلة الثانوية خارج المُخيمات، بالإضافة إلى هؤلاء الذين أنهوا تدريبهم المهني في المراكز الموجودة في المُخيمات والتي أشرنا إليها سابقاً. وبدلاً من التركيز على "الدورات التدريبية" وبرامج "بناء القدرات" في المُخيمات المقترحة في بيان رسالة دائرة المساعدات الإنسانية في المُفوضية الأوروبية، يجب التركيز على خلق مبادرات لاستبقاء الشّباب، فهذه ضرورة تتزايد أهميتها لضمان تمكين الأجيين المتعلمين من البقاء في المُخيمات للمساعدة في الحفاظ على درجة من "الاكتفاء الذاتي" بدلاً من تركهم يبحثون عن فرص عمل في إسبانيا، علماً أنّ البحث عن فرص عمل خارج المُخيمات بدأ يتخذ منحى متزايداً منذ أواسط العقد الأول من القرن العشرين (انظر Fiddian-Qasimiyeh 2011b).<sup>23</sup>

ورغم ادعاءات جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية بأنّ المُخيمات تعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات الخارجية نظراً لافتقار المُخيمات إلى "النشاطات الاقتصادية ووصول معدل البطالة إلى 100%" (SADR 2007)،<sup>24</sup> فقد ظهر ثمة سوق اقتصادي صغير الحجم للمرة الأولى في المُخيمات بعد إعلان وقف إطلاق النار عام 1991. فقد شهدت تلك الفترة العودة التدريجية للرجال إلى المُخيمات من الجبهة العسكرية، وبدأت إسبانيا بدفع مبالغ مالية للموظفين الذين كانوا يعملون لديها في

الفترة الاستعمارية على شكل رواتب تقاعد. ومع دخول اقتصاد النقد إلى المُخيمَات، بدأ الميسورون بتكملة المعونات الغذائية التي كانت تصلهم بشراء منتجات أخرى من المُخيمَات. ومن هنا، كان للتداول الجديد للمال أثر على العلاقات ما بين الأجيال من جهة والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى. فقد كانت تلك المنظمات تدير بعض المشروعات في المُخيمَات، ومع التداول المالي المذكور، أصبحت تعيد النظر للمرة الأولى في جدوى دفع المال للموظفين الصّحراويين هناك (Abjean 2003:96-7). كما أدى إيجاد فرص العمل مدفوعة الأجر أيضاً إلى حدوث تغيرات مهمة في النظم والشبكات الاجتماعية السابقة غير مدفوعة الأجر التي قد أسستها وأدارتها في البداية جبهة الجبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية دون تدخل خارجي.

وبذلك، فقد صار التمايز الاجتماعي والاقتصادي في المُخيمَات أكثر وضوحاً وتشعباً منذ أوائل تسعينيات القرن المنصرم، وأصبح الأجيال الذكور والإناث يشاركون حالياً (بل يتنافسون أيضاً فيما بينهم) في عدد كبير من النشاطات، والوظائف، والمهام بما فيها العمل المرتبط بوزارات جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية والمشروعات التي تنفذها المنظمات غير الحكومية، التي تضم مقاهي الإنترنت وخدمات قص الشعر، وخدمات سيارات الأجرة. وتدار هذه المشروعات بتمويل خارجي على صورة قروض صغيرة (Elizondo et al 2008).

أما معظم المناصب "المحلية" في المؤسسات الطبية والتعليمية وغيرها من مواقع الإدارة التابعة لجبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية، فيتولاها الشّباب والشابات ممن أكملوا تعليمهم خارج المُخيمَات وممن يشكلون جانباً من ظاهرة بارزة للعيان في المُخيم وهي ظاهرة احتلال عدّة وظائف في الآن نفسه. ويشار إلى هذه الظاهرة في المُخيمَات بكلمة إسبانية هي *pluriempleo* التي تشير إلى الأفراد الذين يعملون لدى العديد من المنظمات غير الحكومية وأو الوكالات التابعة إلى جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية. وعادة، ما يعتمد الأفراد المرتبطين بجبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية إلى العمل في الوقت نفسه في المشروعات الممولة من المستثمرين الخارجيين، وبذلك فهم يجمعون رأس مال اقتصادي واجتماعي كبير، في بيئة يستمر فيها اتساع الفارق الاقتصادي والاجتماعي بين شرائح المجتمع في المخيمات مع بقاء معدلات البطالة العامة في مستوياتها العالية. ورغم أنّ الإناث المتخرجات يملن إلى البقاء بقرب أسرهن، ما يعني العيش والعمل في المُخيمَات، فنظام تعدد الوظائف بدوره يرسى، بطريقتين على الأقل، الأسس الممكنة للأجيال الذكور على وجه التحديد في البقاء في إسبانيا (Fiddian-Qasmiyeh 2009a).

فأولاً، هناك الارتباط بالأفراد الإسبان والمنظمات الإسبانية الذي يُمكن الأجيال المشتغلين في وظائف متعددة من الحصول على خطابات الدعوة والضمانات المالية، التي بدورها تُسهّل من منحهم تأشيرة الدخول إلى إسبانيا والخروج من المُخيمَات. ومع مغادرة الأجيال المُخيم، فإنّه لا يترك وظيفة واحدة فحسب، بل قد يترك وظيفتين أو ثلاث وظائف. وهذه الظاهرة يدرّكها كثير من الصّحراويين ويرون أنّها تؤثر على استمرارية المشروعات القائمة في المُخيم، والمفارقة الحاصلة هي أنّها تعني ازدياد اعتماد التعليم ما بعد المرحلة الثانوية على المنظمات الإنسانية الأوروبية، بدلاً من أن تقود الظاهرة إلى تحسين مستوى "الاكتفاء الذاتي" المُفترض (Fiddian-Qasmiyeh 2011b). فهذه الظاهرة تُشكّل عاملاً للتغيير وتتخذ أهمية خاصة في المؤسسات الطبية القائمة في المُخيمَات التي، لغاية فترة قريبة، كانت تخضع لإدارة طواقم الأطباء والممرضين الصّحراويين ممن تلقوا تدريبهم في كوبا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وفي حين أنّ الروابط الأسرية والالتزام الأسري بفكرة الاكتفاء الذاتي قد شجعت في البداية عدداً كبيراً من السكان من فئات المتخرجين المذكورين على البقاء في المُخيمَات،<sup>25</sup> خاصة منذ أواسط العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فهناك كثير من الشّباب الذكور (وبعض النساء أحياناً) ممن يغادرون مستشفيات المُخيمَات والوحدات الطبية فيها للعمل في إسبانيا التي تُوفّر بيئة جذابة لحملة الشهادات العلمية من كوبا خاصة مع عدم وجود تعقيدات كبيرة في الإجراءات البيروقراطية الحكومية ومع غياب الحاجز اللغوي. وعدا عن ذلك، فإنّ انخفاض أعداد المزاويلين الطبيين الصّحراويين في المُخيمَات يقابله في الوقت نفسه ارتفاع في مستوى الاعتماد على البعثات الطبية الإسبانية التي تزداد الحاجة لها يوماً بعد يوم لتلبية حاجات السكان الأجيال.<sup>26</sup>

أما الأثر الثاني الرئيسي لنظام العمل في وظائف متعددة في السّياق الأوسع لتفشي البطالة في المُخيمَات فهو أنّ الأفراد الذين لم يحصلوا على وظيفة لدى المنظمات الصّحراوية الرسمية أو مشروعات المنظمات غير الحكومية يجدون أنفسهم عاجزين عن تحسين الظروف المعيشية لأسرهم، وهذا ما يقود الكثير منهم إلى الهجرة سعياً وراء إرسال الحوالات المالية لأسرهم من إسبانيا (Fiddian-Qasmiyeh 2009a). وبالفعل، تشير دراسة مسحية أجرتها مجلة صحراوية اسمها "مستقبل الصّحراويين" عام 2006 على 540 لاجئ صحراوي من الفئة العمرية 17 إلى 35 عاماً في المُخيمَات إلى أنّ 87% من الأفراد الذين أدلوا بأرائهم قد عبّروا عن

رغبتهم في الحصول على التأشيرة للعمل خارج المُخيمَات (Futuro Sahrawi 2006). وفي حين لا تتوافر المعلومات اللازمة حول المنهجية التي اعتمدها تلك الدراسة، فلا يمكن بذلك الحكم على مدى إمكانية الوثوق بنتائجها، فإنَّ مجرد ذكر إعداد هذه الدراسة وإدراج المجلة المذكورة لتقرير خاص حول هذه القضية ليؤكدان الاهتمام الذي يبديه كثير من أبناء مجتمع مُخيم الأجنبيّ بتلك القضية. وبعيداً عن طلب إيجاد مزيد من "مبادرات التدريب" وبرامج "بناء القدرات"، فقد يكون لإعداد تقييم مفصّل حول حاجات الشُّباب وأولوياتهم في المُخيمَات أثر محتمل في تسهيل عملية إيجاد المبادرات المدروسة والمؤسسة لاستبقاء الشُّباب المتعلم والمدرب في المُخيمَات (انظر المربع النّصي 3).

كما ينبغي لمثل هذا التقييم أن يسهل عملية تحديد أنماط الحلول المؤقتة والمستدامة التي يمكن اعتبارها على أنّها محبّذة لدى مختلف المقيمين في المُخيمَات. ومن هنا، لا بد من الإشارة إلى أنّ الاكتفاء الذاتي لا يمكن وضعه على سلم الأولويات إلّا في سياق استمرار إقامة المُخيمَات كما يراه كل من جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، والأجنبيّين الصحراويين الذين أدلوا بأرائهم، وبعثة تقييم إدارة المساعدات الإنسانية للمفوضية الأوروبية نفسها (ECHO 2001)، إلّا من خلال إعطاء الأولوية التفضيلية لنشاطات الاستبقاء على تطوير الشبكات العابرة للقوميات ونظم الحوالات، التي لا تساعد إلا نسبة محدودة من شباب الأجنبيّين وأسرهم في الحصول بصورة غير رسمية على حل دائم في إسبانيا.

### المربع النَّصي ٣. تحديد أولويات الشَّباب

خلال مجموعات التركيز البحثية التي عُقدت في مُخيم 27 فبراير، أشار المشاركون إلى أنَّ أولوياتهم وآراءهم لم تلق أي اهتمام من جانب المُفوضيَّة العليا للأجئين، والمنظمات الأوروبية غير الحكومية، و جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، والاتحاد الوطني للنساء الصحراويات، واتحاد شباب البوليساريو. وضمن النقاشات التي جرت في تلك المجموعات، عرض الشَّباب المشارك مجموعة من المقترحات التي شعروا بحماس تجاهها والتي بالنسبة لهم ستُحسن من الأوضاع في المُخيمات.

ومن أهم النقاط التي أبرزها الشَّباب الذين قضوا مدة طويلة في الدراسة في الخارج بعيداً عن أسرهم حاجتهم للالتحاق بورش العمل أو البرامج اللازمة لتحسين مهارات الاتصال والتواصل بين الأجيال. كما اقترحوا أيضاً لغايات تسهيل الاتصال والتفاعل مع الأجيال السابقة ما يلي:

- عقد دورات في تعليم اللغات (خاصة العربية، والانجليزية، والإسبانية)
- منح القروض الصغيرة للشباب الراغبين في إقامة مشروعاتهم الصغيرة (لتكميل برنامج القروض الصغيرة الواسع المتوافر حالياً للشابات فقط)
- زيادة الإنخراط في المناسبات الثقافية
- إنشاء "مساحة للتحدُّث"

وعبرت الأغلبية الساحقة ممن شاركوا بالمقابلات عن موافقتهم على ضرورة زيارة مجموعة صغيرة من الباحثين لكل أسرة في مُخيم 27 فبراير، فتلك الزيارة من وجهة نظرهم ليست مجدبة فحسب بل إنها محدَّدة أيضاً لتحديد حاجات الأسر (بما فيها الشَّباب) والوقوف على أولوياتها. ورأى الشَّباب إمكانية نجاح إجراء تقييم نوعي للحاجات والأولويات بهذا السِّياق على أساس تجريبي في هذا المُخيم الصغير قبل تعميم التجربة على المُخيمات الأكبر حجماً.

كما ظهرت ناحية أخرى من الشواغل التي تُورقق بال الشَّباب المشارك وتمثَّلت في إدراكهم للإقصاء الذي يعانون منه نظراً لأنَّ المنظمات ما زالت تنظر إلى المُخيمات على أنَّها مرتبطة بالنواحي السكانية المتعلقة بأوقات الحرب مستنتجة أنَّ الرجال كانوا في تلك الأوقات مرابطين في الجبهات العسكرية، وأنَّ أغلب المقيمين في المُخيمات بحكم ذلك أصبحوا من النساء والأطفال وكبار السن. كما أشار الشَّباب المشارك إلى النظرة السلبية للمنظمات الدولية، بما فيها المُفوضيَّة العليا للأجئين، التي تُعدُّهم "منحرفين" أو مجرمين محتملين (UNHCR 2006b:4). ومن هنا، تشير إدارة المساعدات الإنسانية لدى المُفوضيَّة الأوروبية في تقاريرها إلى ارتفاع معدلات التغيب عن المدرسة وانتشار أعمال "النهب والسلب" في المُخيمات (2005:3) في حين أنَّ "نوادي الشَّباب" التي أنشأتها مؤخراً المُفوضيَّة العليا للأجئين في الداخلة وسمارة توصف رسمياً بأنَّها مصممة للتعامل مع "جنوح الأحداث" (UNHCR 2006b:4) وبذلك فإنَّها تربط ربطاً مباشراً الشَّباب (الذكور) بالسلوكيات الخطرة والغوغائية في المُخيمات. وقال الخاضعون للمقابلات إنَّه بدلاً من النظر إلى الشَّباب على أنَّهم قادرين على المشاركة في الحياة الثقافية، والاقتصادية، والسياسية للمُخيمات، فقد أقيمت تلك المراكز الشَّبابية بالتركيز غالباً على مشاعر الشَّباب الذكور إزاء التهجير والتهميش من المُخيمات.

المصادر: بحث أولي في مُخيم 27 فبراير (2002-2008)، و UNHCR 2006b، و ECHO 2005، وصفحة الانترنت الخاصة ببعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية (www.minurso.org)

### ٣. الوكالات المحجوبة وبناء "المساعدة الحميمة" في المجتمع المدني

رغم ادعاءات جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالافتقار الذاتي إدارياً وسياسياً إلى عهد قريب، بقي اللاجئين الصحراويون معتمدون بالكامل على المساعدات الإنسانية التي يتلقونها من عدد من الجهات المانحة الدولية بما فيها الحكومة الجزائرية (التي منحت جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية السيطرة على الصحراء حيث أقيمت المخيمات وما زالت ترسل لهم إمدادات الغاز والماء بانتظام)، وإدارة المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية، والمفوضية العليا للأجئين وبرنامج الغذاء العالمي. لكن هذه المنظمات الدولية الرئيسية ما زالت بصورة أو بأخرى محجوبة عن المخيمات، وحضورها يكاد يكون محصوراً فقط في شعاراتها المنتشرة على كل شيء بدءاً بمعلبات السردين، وعلب الحليب المجفف، وزجاجات الشامبو. وقد أبدى الخاضعين للمقابلات اعتراضهم على برامج «الرعاية والصيانة» التي أصبحت سمة ملازمة لأوضاع المخيمات المطوّلة (Milner and Loescher 2011: esp. 15, 19) واستبعدوا حضور المنظمات كالمفوضية العليا للاجئين وغالباً ما كانوا يعبرون عن خيبة أملهم وإحباطهم إزاء إخفاق الأمم المتحدة و/أو عدم رغبتها في إجراء استفتاء تقرير المصير الذي يقع من ضمن تفويض بعثة الأمم المتحدة لاستفتاء الصحراء الغربية والذي كان من المفترض إجراؤه في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. كما درجت العادة على وصف المفوضية العليا للاجئين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة على أنها غائبة، محجوبة لا حضور لها، وغير فاعلة، وغير مخلص. وبالفعل، في حين أن الأمم المتحدة وضعت "تدابير لبناء الثقة" (بما فيها خدمة الاتصال المجاني "والزيارات الأسرية") لتسهيل الاتصالات ورفع مستوى الثقة بين الأسر الصحراوية ومخيمات اللاجئين من جهة وبين من يعيش في الصحراء الغربية من جهة أخرى (Benson 2009)، هناك آراء تقول بوجود حاجة ماسة لتصميم التدابير بحيث "تبنى الثقة" بين اللاجئين الصحراويين من جهة، والمفوضية العليا للاجئين/بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من جهة أخرى. ويتوقع الترحيب بالتدابير التي نُفذت مؤخراً بما فيها الالتزام بحضور دائم للمفوضية العليا للاجئين في مخيمات اللاجئين في أواخر عام 2010 (UNHCR 2011) فمن شأن هذه التدابير تعزيز التنفيذ الدقيق لسياسة الضم على المسار العام لمفهومات العمر، والنوع الاجتماعي، والتنوع، لغايات تسهيل إجراء حوار أكثر انفتاحاً ورفع مستوى المشاركة من جانب مختلف مجموعات اللاجئين في المخيمات (بمن فيهم على وجه الخصوص الأطفال والشباب الإناث منهم والذكور على حد سواء).

ورغم أن معظم المساعدات الإنسانية تصل من حيث الكم إلى المخيمات من خلال مشروعات "الوكالات" "المحجوبة"، فقد أكد الأفراد وكذلك الأسر الخاضعين للمقابلات في المخيم على امتنانهم للدعم المقدم من جانب الفاعلين الآخرين المرتبطين بالشبكات البديلة النشطة في المخيمات وما وراءها. وتأكيداً لذلك، يلاحظ برنامج الغذاء العالمي في تقرير صدر عنه مؤخراً أن "الموارد التي تقدمها المفوضية العليا للاجئين لا تغطي جميع الحاجات، بل إن تلك الموارد يُكْمَلها الدعم المقدم من الحكومة الجزائرية، ومجموعات التضامن، وعدد من المنظمات غير الحكومية" (2008:9). ويُقصد بمجموعات التضامن في هذا السياق الحشد المنظم لأعضاء المجتمع المدني ممن يُعرفون أنفسهم على أنهم "متضامنون مع" أو "أصدقاء لـ" الشعب الصحراوي والقضية الصحراوية على طريق تقرير المصير. وفي حين أن عدداً متنوعاً من الفاعلين المُناصرين يشاركون في العمل لدعم المخيمات و"القضية"، تُعد حركة التضامن الإسبانية أكبر شبكة فاعلة في هذا المجال.

ومنذ أواسط تسعينيات القرن العشرين على وجه التحديد، ازدادت مشروعات المنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات التي زارت المخيمات لإعلان التضامن معها أو لأهداف أكاديمية أو صحفية لدرجة أن أصبح معها المطار العسكري في تندوف الآن وبحسب التقارير واحداً من أكثر المطارات الجزائرية استقبالاً "للسياح" في كل عام. وفي حين أنه يمكن للمرء تشخيص هذه الزيارات للمخيمات على أنها جزء من ظاهرة أشمل يمكن أن يُطلق عليها تسمية "سياحة الكوارث" فهي في واقع الحال ظاهرة ذات بعدين اثنين. فهي أولاً تعني مغادرة أعداد متزايدة من اللاجئين الصحراويين مؤقتاً للمخيمات للمشاركة في برامج "الاستضافة" لأهداف تعليمية وتوظيفية أو للعلاج الطبي. ونتج عن تحركات الأشخاص هذه وصول السلع المادية بالجملة وبالمفرق إلى المخيمات إما عن طريق قوافل "التضامن" الجماعية التي اشتملت على المعونات الغذائية، والملابس، والمستلزمات الطبية، وألعاب الأطفال، وربما ضُمت أيضاً حقائب للأطفال الصحراويين المشتملة على "هدايا" من الأسر الإسبانية المستضيفة لهم والمقدمة من خلال برنامج "العطل في سلام".

#### المربع النصي ٤. التضامن الإسباني

يخرج ما يربو عن 300 مجموعة من "أصدقاء الشعب الصحراوي" في جميع أرجاء إسبانيا بتنسيق من "منسق الدولة لروابط المناصرة للصحراء الغربية" وينظمون نشاطاتهم في أكثر من 200 رابطة ذات عضوية نشطة تضم أكثر من 14,700 يقدمون الدعم للشعب الصحراوي عبر الوسائل الإنسانية، والتنمية والسياسية. ويضم "اتحاد الدولة للتضامن مع الشعب الصحراوي" المؤسسات الحكومية الإسبانية المناصرة للشعب الصحراوي وهي المؤتمر الأكبر الثاني للمؤسسات التي أجرت علاقات "توأمة" مع المُنخيمات الصحراوية المتضامنة مع الشعب الصحراوي والذي حضره ممثلو عما يزيد على 140 مؤسسة حكومية بما فيها المجالس البلدية ومجالس المدن الإسبانية.

وتعقد منظمات التضامن ومجموعاتها للإشراف على النشاطات الآتية:

- مشروعات رفع الوعي في إسبانيا
- العمل الإنساني (خاصة جمع المعونات الغذائية وإرسالها إلى المُنخيمات)
- تصميم المشروعات الصحية والتعليمية للمُنخيمات
- المساعدة في تنسيق "العطل السنوية في برنامج السلام"

ويعمل مشروع "العطل في سلام" السنوي حالياً على نقل ما يصل إلى 10,000 طفل صحراوي من الفئة العمرية 8-12 عاماً إلى إسبانيا خلال أشهر الصيف، ما يتيح لهم تجنّب الأوقات الأكثر حرّاً في المُنخيمات. وخلال تلك الزيارات التي تستغرق الواحدة منها ثلاثة أشهر، تقام العلاقات والروابط بين الصحراويين والعائلات المضيفة، وينظر سكان المُنخيمات لتلك الزيارات على أنها ضرورية جداً على المدى القصير والبعيد على حد سواء، لأنها، من منظورهم، تُمكن الأطفال من تحقيق الاستفادة المباشرة خلال الصيف وكذلك بعد عودتهم إلى المُنخيمات مع الهدايا، والمال، والمعونات الطبية والغذائية التي يحصلون عليها ويقدمونها لأسرهم وأقربائهم.

المصادر:

Crivello, Fiddian and Chatty 2005; Fiddian-Qasmiyeh 2009a, 2009b; Crivello and Fiddian-Qasmiyeh 2010.

أما الجانب الآخر من هذه الظاهرة فيتمثل بالإضافة إلى النقل الجوي لمئات الأفراد والمجموعات إلى المُنخيمات في كل شهر، بتنظيم الطائرات المستأجرة للسماح للأسر الإسبانية المضيفة بزيارة "أطفالهم" في المُنخيمات مرتين في العام على أقل تقدير، مع الوصول الجماعي لآلاف الإسبان خلال عطل أعياد الفصح وعيد الميلاد. وخلال هذه الزيارات، يُحضر الزائرون معهم السلع والنقود إلى "عائلاتهم" الصحراوية بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم لمعاينة الظروف ميدانياً على أرض الواقع. ولا ينبغي أبداً التقليل من الأهمية المادية لمثل هذه الروابط، فبرنامج الغذاء الدولي يعدّ "الأسر الأكثر ضعفاً" تلك التي "لم تُقم أي علاقات مع منظمات المجتمع المدني في إسبانيا أو في دول أخرى ممن تقدم الدعم للأسر اللاجئيين" (2008:3).

فهي إذن تلك الروابط الواضحة وذلك القرب المادّي من الأشخاص الذين يقدمون للاجئين الصحراويين المساعدات المالية الماسّة، ناهيك عن رأس المال الاجتماعي، التي تجعل كثيراً من الأسر الصحراوية تُقر بأهمية شبكات المناصرة، أكثر من أهمية مشروعات وكالات الأمم المتحدة الإنسانية البديهية الأقل ظهوراً. وهنا، بمقدورنا النظر إلى ذلك الأمر على أنه يُمثّل الفرق بين "المساعدة الرسمية" المحجوبة وغير المعروفة من جهة، و"المساعدة الحميمة" ذات الظهور العالي والممنوحة للمستفيدين على أساس

شخصي.<sup>27</sup>

لكن في حين أن كثيراً من الأسر، كما يُقر بذلك برنامج الغذاء العالمي، "محظوظون حقاً في تأسيسهم لتلك الروابط مع العائلات الراحية من إسبانيا ومن دول أخرى [و] مع أنهم يتلقون الدعم على صورة هدايا عينية أو نقدية... فهذا الدعم ليس منتظماً" (WFP 2009-2010:4) ولا يمكن "العول عليه" وهو علاوة على ذلك غير "مستدام" بالضرورة (UNHCR/WFP 2007:1). وبالنظر إلى هذه الطبيعة غير الرسمية للدعم، فإن هناك غموضاً بشأن طبيعة هذا الدعم ودرجة تقديمه من خلال منظومة "المساعدة الحميمة" هذه، ما يتطلب إجراء دراسة أوفى حولها.<sup>28</sup>

وهناك طائفة من الأخطار المحتملة التي تتسم بها منظومة الدعم الإنساني القائمة على الأسر، تنتج على وجه الخصوص من التخلخل الذي يعاني منه ميزان القوى بين "الأصدقاء" الإسبان و"المتلقين" الصّحراويين. فعلى سبيل المثال، هناك بعض الاشتراطات السياسية الاجتماعية والدينية التي كانت فرضتها في السابق منظمات المجتمع المدني الإسباني على "المستفيدين" الصّحراويين، وبلغت لدرجة أن هدّد بعض "الأصدقاء الإسبان" بقطع القنوات الإنسانية غير الرسمية في حالة عدم تلبية بعض الأولويات الإسبانية (Fiddian-Qasmiyeh 2010d). فضلاً عن ذلك، في حين أن بعض أسر اللاجئين الصّحراويين قد يواجهون بالفعل "ضعفاً شديداً" نتيجة صغر سن أطفالهم (من الفئة العمرية 8-12 عاماً) ممن يحق لهم المشاركة في برنامج التبادل الصيفي هذا (Crivello and Fiddian-Qasmiyeh 2010)، فهناك ضرورة للإقرار بالاستضعاف المحتمل الذي يتعرض له الأطفال المشاركون في برامج الاستضافة تلك، ولا بد من التصدي لهذا الاستضعاف. ومن هنا، تبرز الحاجة الماسة إلى التصدي لمشكلة محددة تتعلق بغياب الإرشادات الواضحة لفحص الأسر الإسبانية المضيفة المحتملة. ففي مقابلة أجرتها كريفيلو وفيدان-قاسمية عام 2005، "أصرّ منسق برنامج "العطل في سلام" على أنه ينبغي لأي شخص يرغب في التطوع باستضافة طفل مدة شهرين أن يكون شخصاً طبيياً" وهذا التعليق يقود كاتبتي هذه الخلاصة إلى التوصية بضرورة إجراء "فحص أكثر صرامة حول خلفيات أبناء الأسر لضمان إيواء الأطفال [الصّحراويين] في بيئة آمنة [في إسبانيا]، ولضمان سلامتهم النفسية، والجسدية، والعاطفية" (المرجع السابق: 113).

## ٤. الحلول البديلة وشواغل الحماية

تُشدّد جبهة البوليساريو وكذلك الحكومة الجزائرية بصورة منتظمة على أنه لا يمكن لحل الدمج المحلي ولا للاستيطان أن يكون حلاً مقبولاً أو مستداماً لوضع اللاجئين المطول (انظر Brigety 2010). مؤكدين على ضرورة السعي نحو حل سياسي للأزمة السياسية. ومع ذلك، فإنّ المآزق السياسي القائم بين أطراف النزاع المتمثلة في المغرب، والجزائر، وجبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وغياب الإرادة السياسية لبعض الفاعلين الدوليين، كلها تقود إلى استشراف ضعف احتمال اتباع حل العودة إلى الصحراء الغربية. ففي تقييم مشترك حول مسألة الإغاثة المطولة للاجئين الصحراويين وعمليات الاستشفاء، لاحظت المفوضية العليا للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي أنّ "السيناريو الأكثر احتمالاً" لهذه الأزمة المطولة يتمثل في "استمرار انسداد الطريق أمام تقدم العملية السياسية وبقاء اللاجئين في المنفى معتمدين على المساعدات الإنسانية إلى أن يتوصّل إلى حل مستدام للنزاع" (2009:6 وأيضاً UNHCR 2011:134).

ومع صعوبة ضمان التوصل إلى أي حل تقليدي مستدام في سياق قضية اللاجئين الصحراويين، التي تُعدّ القضية الثانية قديماً من قضايا المفوضية العليا للاجئين، فقد حُدّدت بعض الحلول البديلة التي اقترحتها كل من جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، واللاجئون الصحراويون، والأسر الصحراوية، وعدد من الفاعلين من الدول ومن غير الدول. وتتضمن هذه الحلول على وجه الخصوص: تعزيز الشبكات العابرة للقوميات والمركزة على الأطفال والشباب، والابتعاد عن مخيمات اللاجئين القائمة في الجزائر، وإعادة نقل سكان المخيمات وإدارتها إلى تفاريتي (الصحراء الغربية). ومع أنّ هذه الحلول البديلة تتحدّى الوضع الراهن، وقد تبدو بأنّها تُجسد المنهج الجديد المُفضّل لدى المفوضية العليا للاجئين "والقائم على الحلول" (Milner 2011:9 and Loescher)، فإنّ قابلية هذه الحلول الفردية، والأسرية، والجماعية، للتطبيق وتشعباتها المحتملة ما زالت بعيدة عن أجندة صانعي القرار، لكنّ الحاجة ماسة للنظر فيها وإيلائها الاهتمام اللازم.

### الشبكات العابرة للقوميات

كما أشرنا آنفاً، هناك نطاق واسع من الشبكات العابرة للقوميات ظهرت في سياق وضع اللاجئين المطول، وبقيت قائمة فيه، ومنها هجرة اللاجئين المتعلمين إلى إسبانيا للعمل وإرسال الحوالات المالية إلى أفراد أسرهم في المخيمات. وهناك أيضاً برامج الاستضافة التي تتيح لما يصل عدده إلى 10,000 طفل صحراوي المكوث شهرين في العام في إسبانيا. وهذه الشبكة الأخيرة تُحددها المفوضية العليا للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي على أنّها "إستراتيجية الموائمة" المركزة على الأسر (2007:8) وعلى أنّها غالباً ما ترسي قواعد اتفاقات التبني بعيدة الأمد بين الأسر الإسبانية والصحراوية (2010 Crivello and Fiddian-Qasmiyeh and Fiddian-Qasmiyeh 2010d). وترتيبات التبني هذه، بدورها، قد تساعد على تسهيل تقديم الدعم إلى الطفل المُتبني وأسرته في المخيمات، كما ترسي في الوقت نفسه قواعد الإقامة الدائمة في إسبانيا. ومع ذلك، بالإضافة إلى الشواغل التي تحوم حول سلامة ورفاه الأطفال خلال برنامج الاستضافة الصيفي (انظر في الأسفل)، فقد أصبحت مثل ترتيبات التبني بعيدة الأمد هذه في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أمراً مثيراً للجدل والانتقاد أيضاً في جميع المناحي الاجتماعية السياسية والقانونية الإسبانية والصحراوية أيضاً (المرجع السابق). فعلى سبيل المثال، رغم أنّ اتفاقات التبني الصحراوية تنص على منح الأسر الإسبانية المضيفة الوصاية المؤقتة للطفل من مبدأ التفاهم بأنّ الطفل سيعود إلى أسرته التي وُلد فيها عندما تطلب أسرته ذلك (RASD 2000)، فقد ظهر عدد من النزاعات الشديدة عندما لجأت بعض الأسر الإسبانية المضيفة إلى المحاكم مُدّعية أنّ "المصالح المثلى" للطفل اللاجئ تفرض بقاءه في إسبانيا بدلاً من إعادته للعيش مع أسرته في المخيم (Fiddian-Qasmiyeh, 2010d). وفي عدد من هذه الحالات، هددت بعض منظمات المجتمع المدني بالتوقف عن تقديم الدعم إلى المخيمات ما لم يُسمح للطفل المتنازع عليه بالبقاء في إسبانيا رغم أنّ أسرته (المرجع السابق). وهناك مضمونات للتحديات التي تفرضها مثل هذه القضايا القانونية منها انخفاض عدد الأطفال (خاصة الإناث منهم) المسموح لهم بالمشاركة في برنامج الاستضافة الصيفي، وارتفاع مستوى التوتر بين الأسر الإسبانية والصحراوية والمجتمعات الأوسع نطاقاً. ومن هنا، لا بد من إجراء دراسة مستفيضة لتحديد المزايا المحتملة على المدى القصير، والمتوسط، والطويل وتبعات الشبكات العابرة للقوميات العاملة بما يتعلق بأطفال اللاجئين الصحراويين وشبابهم.

### الابتعاد، والاستقلال، والاستيطان الذاتي في البادية

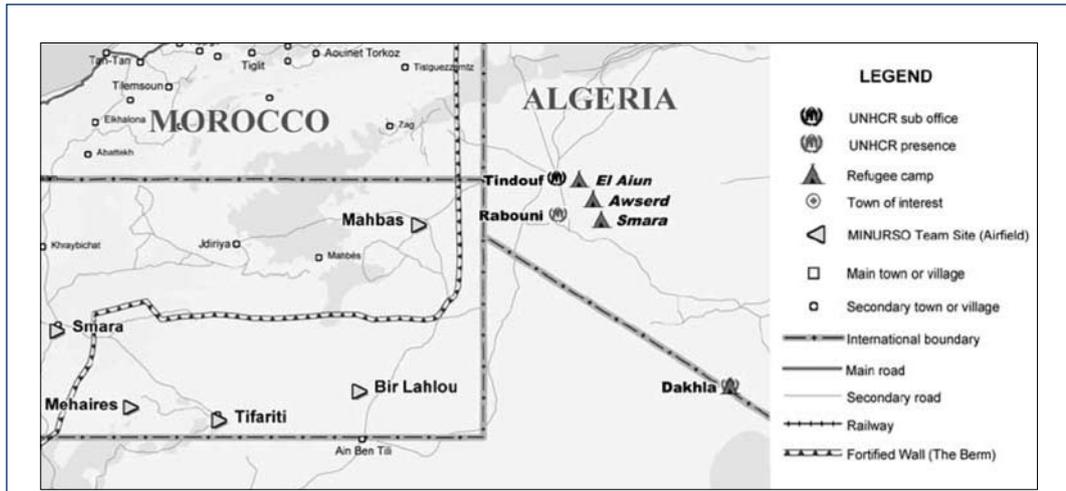
هناك تزايد في عدد الأسر الصحراوية التي بدأت بفك ارتباطها بالإدارة السياسية والخدمات لمخيمات اللاجئين، فعمدت إلى نصب خيمها على أطراف المخيمات لتعظيم "استقلاليتها" عن جبهة البوليساريو والوكالات الدولية. وقد أُجريت مقابلات في مخيم 27 فبراير في الفترة ما بين عامي 2001 و 2008، أشارت إلى تزايد أعداد الأسر التي تسعى إلى الابتعاد عن الخيم الأخرى لضمان قدر أكبر من الخصوصية، لكنّ المقابلات تشير أيضاً إلى وجود حسّ من "الحاجة" أو "الرغبة" بالاستفادة من المشروعات والخدمات التي تنفذها مدرسة الإناث في المخيم. وعدا عن ذلك، فقد أُكِّد من أُجريت معهم المقابلات على أنه، وبالرغم من أنه لا بد من

الحصول على إذن رسمي لتأسيس خيمة جديدة في المُخيم، فإنهم ينظرون إلى جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على أنها لم تعد قادرة على اتخاذ القرار بشأن الأماكن التي ينبغي للأشخاص أن يعيشوا فيها والأماكن التي لا ينبغي لهم ذلك.

وفي حالات أخرى، غادر بعض اللاجئين من أفراد وأسر مُخيمات اللاجئين إما بصورة دائمة أو شبه دائمة مفضلين العيش في البادية (الصحراء المفتوحة في أقصى شرق الصحراء الغربية) ما يتيح لهم قدراً أكبر من الاستقلالية من الإدارة السياسية والإدارية للمُخيم.<sup>29</sup> وعند إرسال الأطفال والشباب للعيش مع أقاربهم في المُخيم لغايات الدراسة في المؤسسات التعليمية الابتدائية، والثانوية والمهنية، وعند العودة إلى المُخيمات للحصول على الخدمات الصحية وغيرها من المساعدات الإنسانية (بما فيها المعونة الغذائية)، يُقدر أن ما يزيد على 20,000 لاجئ صحراوي يعيش في البادية.

### الانتقال إلى تيفاريتي: لاجئون أم نازحون أم مواطنون في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية؟

على خط مواز لمنحى تزايد عدد العائلات المتنقلة من مُخيمات اللاجئين وفيما بينها إلى البادية، اقترحت جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية نفسها إعادة نقل جزء من سكان المُخيمات وإدارتها إلى تيفاريتي، وهي مستوطنة صغيرة تقع في أقصى الشرق على الحدود الدولية المعترف بها للصحراء الغربية (انظر الخارطة 3). وتخضع المنطقة الواقعة شرقي الجدار الرملي الذي أقامته الحكومة المغربية في ثمانينيات القرن العشرين إلى سيطرة جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وعادة ما يطلق عليها الصحراويون ومناصرو جبهة البوليساريو "بالأقاليم المحررة" رغم أن هذا المصطلح لا تستخدمه المفوضية العليا للاجئين ولا غيرها من وكالات الأمم المتحدة. ومع نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وأثناء ترقب وصول بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية لتقرير المصير وفقاً للتفويض المناط بتلك البعثة، بدأت أعمال إنشاء المستشفيات، والمدارس، والآبار حول تيفاريتي لتقديم الدعم المؤقت للاجئين الصحراويين الذين سيعبرون المنطقة خلال العودة الجماعية إلى الصحراء الغربية. ومع ذلك، لم يُجر هذا الاستفتاء، ولم يُحقق الحل السياسي للأزمة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي. ومن هنا، أصبحت تيفاريتي تكتسب بصورة متزايدة صفة الموقع البديل للمُخيمات ولسكان المُخيمات بدلاً من أن تكون نقطة عبور مؤقتة.



الخارطة ٣: خارطة تبيّن المستوطنات الرئيسية القائمة في البادية (منطقة الصحراء المفتوحة الواقعة شرقي الجدار الرملي) ومخيمات اللاجئين في الجزائر.

عن خارطة أطلس الصحراء الغربية، المفوضية العليا للاجئين، ١٩/٦/٢٠٠٦، متوفرة على الرابط التالي: [www.unhcr.org/refworld/docid/46398b1b2.html](http://www.unhcr.org/refworld/docid/46398b1b2.html) (تاريخ الإسترجاع ١٢/٤/٢٠١١)

وبالفعل، فضلاً عن إدارة المساحات الراسخة والمعروفة حالياً بـ "مُخَيَّمات الأجنبيّين الصّحراويّين"، فقد أكدت جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية مرة تلو أخرى على "سلطانها" أو "سيادتها" الوطنية على المناطق الواقعة ضمن 280 كيلومتراً جنوب غرب المُخَيَّمات، مُدّعية أنّ مستوطنة تيفاريتي ستكون "العاصمة" الجديدة للجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية (انظر SPS 2005 و Cembrero 2008). ويقال إنّ تيفاريتي ستكون القاعدة الجديدة لاحتضان المجلس الوطني الجديد للجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية وبرلمانها، وستكون امتداداً للمشروعات والبُنى التحتية التي يدعمها الاستثمار الأجنبيّ الرئيسيّ الذي يهدف صراحةً إلى تشجيع إعادة نقل سكان المُخَيَّم الحاليين من الجزائر إلى المناطق الخاضعة إلى سيطرة جبهة البوليساريو في الصّحراء الغربية (المرجع السابق). وفي العقد الأول من القرن الحالي، عمل عدد من أهم الجهات المانحة كمنظمات المجتمع المدني الإسبانيّة وحكومة جنوب إفريقيا على زيادة أعداد مشروعاتها زيادة ملموسة في الجزء الشرقي من الإقليم المتنازع عليه في الصّحراء الغربية. فعلى سبيل المثال، مؤّلت حكومة جنوب إفريقيا مؤخراً حملات لنزع الألغام في الصّحراء الغربية<sup>30</sup> وأقامت برامج ترفيهية/رياضية للشباب الصّحراوي على مشارف تيفاريتي<sup>31</sup>، وجنباً إلى جنب مع جهة التنسيق الحكوميّة الإسبانيّة لرابط مناصرة الصحراء، والجامعات الشريكة في إسبانيا، والجزائر وكوبا، تشير التقارير إلى أنّ جنوب إفريقيا تُقدّم الدعم لإقامة حملة دولية لتأسيس جامعة صحراوية في تيفاريتي. وهذه المشروعات تعكس تحديد هذه المنطقة على أنّها بديل لمُخَيَّمات الأجنبيّين في الجزائر.

وتُعد خطة النقل المقترحة "لعاصمة" الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية وسكان المُخَيَّمات من ناحية، والاستثمار الكبير وأعمال تطوير البنى التحتية ضمن الحدود الدولية المعترف بها للإقليم غير المحكوم ذاتياً من ناحية أخرى مصدراً للتحديات والفرص أمام الأجنبيّين الصّحراويّين، وجبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية، وصانعي السياسات على حد سواء. ففي حين أنّ تقديم الخدمات وتطوير البنى الصّحراوية الإدارية ضمن الصّحراء الغربية أمر يُبشّر به مناصرو جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية من المجتمع المدني الدولي على اعتبار أنّ ذلك يعني "السيادة الصّحراوية" على الإقليم، يبقى من غير الواضح الكيفية التي قد يستجيب بها الفاعلون من الدُول ومن غير الدُول إلى عملية نقل واسعة النطاق للأجنبيّين الصّحراويّين إلى تيفاريتي. فعلى سبيل المثال، أثناء الاحتفالات التي نظمتها جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، أعلنت الحكومة المغربية مراراً عن رفضها واستنكارها للتواجد الكثيف للأجنبيّين الصّحراويّين والداعمين الدوليين لهم على مقربة من الحاجز الرملي واعتبرت ذلك التواجد أنه "استفزازاً" لها، كما عدّت بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصّحراء الغربية حضور القوات العسكرية الصّحراوية في المنطقة على أنّه خرق لاتفاقات وقف إطلاق النار. ومع اعتبار احتمالية أن تثير قضية النقل هذه مزيداً من التوتر مع المغرب، ونظراً لتبعات نقل المُخَيَّمات إلى الصّحراء الغربية من الناحيتين اللوجستية والقانونية، فما زال من غير الواضح ما إذا كان مثل هذا التغيير سيؤثر في المدى البعيد على المساعدات التي يقدمها كل من برنامج الغذاء العالمي، والمفوضية العليا للأجنبيّين، وإدارة المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية إلى الأفراد الصّحراويّين وأسرههم حيث إنّ عملية نقل المُخَيَّمات ستؤدي إلى فقدان هؤلاء لصفة "الأجنبيّين"، تلك الصفة التي ما زالت المفوضية العليا للأجنبيّين تعترف بها على اعتبار أنّهم مقيمون خارج الصّحراء الغربية. فتوطين الأسر في البادية، وإعادة النقل الجماعية المقترحة لسكان المُخَيَّمات الصّحراوية إلى تيفاريتي سيؤديان معاً إلى تحويل صفة الصّحراويّين من لاجئين إلى "نازحين".

وبالمثل، قد يؤدي الخيار الآخر المُتمثّل في الانتقال إلى تيفاريتي إلى اعتبار ذلك الانتقال "عودة طوعية" إلى الصّحراء الغربية، وسيقود نتيجة لذلك إلى إحكام جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية قبضتها الإدارية على هذا الجزء من الإقليم غير المحكوم ذاتياً وعلى سكانه من النازحين. ولا بد من إجراء دراسة حول ما إذا كان مثل هذا التفسير سيُسَهّل أم يحدّ من احتمالية التوصل إلى حل سياسي للأزمة في الإقليم برُمَّته. ومع ذلك، بما أنّ الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية عضواً كامل العضوية في الاتحاد الإفريقي وأنها وقّعت مؤخراً اتفاقية تقديم الحماية والمساعدة للنازحين في إفريقيا، يتبقى دراسة ما إذا كانت الجمهورية العربية الديمقراطية الصّحراوية ستسعى إلى استخدام الاتفاقية المذكورة في استدعاء تدخل الاتحاد الإفريقي لتقديم المساعدات والحماية بما فيها تحديد الحل القابل للتطبيق وتنفيذه لحل مشكلة التهجير المُطوّل هذه. ومن هنا، يتبين ضرورة إجراء الدراسات الأكاديمية الجادة وتقديم تحليلات للسياسات.

وفي جميع السيناريوهات سابقة الذكر، يمكن الوقوف على شواغل الحماية للصّحراويّين، من أسر وأفراد ممن يبحثون عن الحلول البديلة في كل من إسبانيا، ومشارف مُخَيَّمات الأجنبيّين القائمة في الجزائر، والبادية ضمن حدود الصّحراء الغربية. لكنّ المسألة التي تثار هنا هي عدم وضوح تحديد الفاعلين من الدُول أو شبه الدُول أو غير الدُول الذين تقع عليهم مسؤولية توفير الحماية

الحقيقية ورصدها في مثل هذه السّياقات الجيوسياسية المتنوّعة. وبالفعل، قد يُمَسَّر إعادة النقل المقترح للبنية الإدارية والسياسية في المُخَيِّم وسكان المُخَيِّم أيضاً من الأراضي الجزائرية إلى المنطقة الواقعة في أقصى شرق الصّحراء الغربية على أنّها تدل على عدم رغبة الحكومة الجزائرية المتزايدة من أن ينظر إليها من قبل وكالات الأمم المتحدة بما فيها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، على أنّها مسؤولة بموجب القانون الدولي الحالي عن حماية حقوق اللاجئيين الصّحراويين المقيمين على أراضيها.<sup>32</sup> وبدلاً من المضي قدماً في "تطبيع" الوضع الراهن من خلال التأكيدات بأنّ استمرار إقامة المُخَيِّمات هو "السيناريو الأكثر احتمالاً" في المستقبل المنظور، من المهم جداً أن يُجرى الأكاديميون وصانعو القرار على حد سواء تقييماً دقيقاً حول مكان النقل المستقبلي للصّحراويين الأفراد والأسر على حد سواء، وكذلك يجب عليهم تحديد الجهة التي ستقدم المساعدات والحماية أثناء نقلهم، وذلك على المدى المتوسط والبعيد.

## الخلاصات والتوصيات

مع ازدياد قدرة صانعي القرار والباحثين الأكاديميين على الوصول إلى مُخَيِّمات اللاجئين الصّحراويين أكثر من أي وقت مضى، تظهر الحاجة الماسة إلى أن يجري كل من جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية والوكالات الدولية تقييماً مفصلاً مبنياً على حقوق وحاجات سكان المُخَيِّمات. ولا بد لهذا التقييم أن يكون مستنداً إلى التحليلات الكمية والنوعية التي يجريها الباحثون الصّحراويون لتمكين الفاعلين على جميع المستويات من تحديد مختلف حاجات الفتيات، والأولاد، والشباب، والرجال، والنساء، وكبار السن، وذوي الإعاقة، وتحري أولوياتهم والتمسك بها جميعها بما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة. واعتماداً على نتائج تلك البحوث، سيكون بالإمكان التدليل على حالات الوصف المثالية للحياة في مُخَيِّمات اللاجئين الصّحراويين، تلك التوصيفات التي يُحتمل أن تقود إلى خطورة تطبيع الوضع الراهن في المُخَيِّمات، ما يخفي الطبيعة غير السّوية للتهجير المُطوّل الذي يعاني منه الصّحراويون، كما يبرز إخفاق معالجة القضايا السياسية، وآثار النزاع والحلول المحتملة له.

ورغم صعوبات ضمان إيجاد حلول تقليدية قابلة للتطبيق للوضع المُطوّل للاجئين الصّحراويين (كالاندماج المحلي، أو العودة، أو إعادة الاستيطان في دول ثالثة)، ورغم غياب الإرادة السياسية في ضمان حل شامل لأزمة الصّحراء الغربية، فهناك مجموعة من الحلول البديلة التي حددها جبهة البوليساريو واللاجئون الصّحراويون على حد سواء، وتتضمن هذه الحلول البديلة ما يلي:

أ. بناء الشبكات العابرة للقوميات المرتكزة على الأسرة والطفل.

ب. التوطين الذاتي للأسر في البادية.

ج. إعادة النقل المقترح لجزء من سكان المُخَيِّمات إلى تيفاريتي الواقعة ضمن الحدود المعترف بها دولياً للصّحراء الغربية.

ومن هنا، لا بد من الإشارة إلى ضرورة تقييم كل من قابلية تطبيق هذه الحلول البديلة والتعامل مع شواغل الحماية المتعلقة بها التي قد تظهر لدى اللجوء إلى أي واحدة من استراتيجيات المواءمة المقترحة منها والقائمة.

فأولاً، على اعتبار أن اللاجئين الصّحراويين قد زاد اعتمادهم على شبكات المناصرة من المجتمع المدني في دعم استراتيجيات المواءمة المرتكزة على الطفل والأسرة، يتبين ضرورة التفكير بالمضمونات قصيرة الأمد وبعيدة الأمد أيضاً لارتفاع اعتماد أسر اللاجئين الصّحراويين على "المساعدة الحميمة" التي تُقدّمها لهم الأسر الأوربية ومنظمات المجتمع المدني وشبكاته.

وثانياً، في حين أن الصّحراويين قد حصلوا على اعتراف من المفوضية العليا للاجئين بأنهم لاجئون، فإنّ توطين الأسر في البادية وإعادة نقل اللاجئين إلى تيفاريتي سيقودان معاً إلى تغيير صفتهم إلى "نازحين" بدلاً من "لاجئين". ومثل هذا التغيير سيكون له آثار قانونية وإنسانية لا بد لجميع الأطراف المعنيّة من أخذها في الاعتبار بكل دقة وحرص.

وأخيراً، سواء في سيناريوهات استمرار قيام المُخَيِّمات في الجزائر، أم على ضوء الحلول البديلة "الشعبية" المحددة سابقاً، من الضروري توضيح الجهة المسؤولة عن تقديم الحماية القانونية والإغاثة إلى الأفراد الصّحراويين المهجرين وأسرههم. ومن الضروري أيضاً بناء آليات للمساءلة لرصد تطبيق البرامج والمشروعات ذات الصلة في هذه السّياقات المتنوّعة.

وعلى ضوء ما ذُكر، نورد بعض التوصيات لأصحاب العلاقة الرئيسيين كما يلي:

### توصيات للحكومة الجزائرية وجبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية

- رغم الغموض الذي يكتنف وضع جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية والتزاماتها الدولية، يجب على كل من جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية والحكومة الجزائرية الوفاء بالتزاماتها الدولية التي تقضي باحترام حقوق اللاجئين الصّحراويين المقيمين في دولة الجزائر المضيفة تحت الحكم الإداري لجبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية المفروض بأمر الواقع وحمايتهم، وتلبية حاجاتهم.
- يجب على جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية تلبية معايير المساءلة التي تفرضها الجهات المانحة، وتعظيم الشفافية وضمان توزيع المعونات والمساعدات بعدالة وعلى قدم المساواة بين السكان اللاجئين.
- يجب على جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية تقييم منح الاعتماد الذاتي الذي تتبعه في مُخَيِّمات اللاجئين، ويتعين عليها مراجعة سياساتها لتعظيم المشاركة الحقيقية لمختلف المجموعات الاجتماعية الواقعة ضمن المُخَيِّمات.

## توصيات للمفوضية العليا للأجثين

- على ضوء حالات التناقض في الأرقام المنشورة في تقارير المفوضية العليا للأجثين، يتعين على المفوضية أن تسعى إلى الاستفادة من الأرقام غير المتناقضة والمتوافرة في جميع أقسامها ووحداتها. ويتخذ هذا الأمر أهمية كبيرة خاصة مع اعتبار الدرجة التي تتبنى بها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية هذه الأرقام لغايات التخطيط.
- في حين أن "تدابير بناء الثقة" (بما فيها الاتصالات المجانية و"زيارات الأسر") قد وضعتها الأمم المتحدة لتسهيل الاتصال ورفع مستوى "الثقة" بين الأسر الصحراوية في مخيمات الأجثين وبين الذين يعيشون في الصحراء الغربية، ينبغي لزيادة حضور المفوضية العليا للأجثين في المخيمات أن يوازيه في الوقت نفسه إقامة التدابير اللازمة لتعزيز ثقة الأجثين الصحراويين بالمفوضية.
- يتعين على المفوضية العليا للأجثين من خلال التزامها بتعميم مفاهيم العمر، والنوع الاجتماعي، والتنوع، ضمان إيجاد المساحات اللازمة للحوار، والمشاركة، ووضع السياسات لكل من الفتيات، والأولاد، والشباب، والشابات، وكبار السن، وذوي الإعاقة في المخيمات.
- يتعين إجراء تقييم استباقي لحاجات الفتيات والنساء والوقوف على أولوياتهن، وذلك بهدف ضمان إنجاح تطوير المبادرات المنظمة للاستبقاء على الفتيات وتطبيقها بما ينسجم مع معايير الحماية الدولية وأطرها.
- قد يمكن من خلال بناء مبادرات منظمة لاستبقاء الشباب قدرة على تعظيم المساهمات الحقيقية للشباب المتعلم والمدرب في المخيمات. ويمكن لمثل هذه المبادرات أن توجد مساحة مفعلة لمشاركة الشباب في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في المخيمات لمقاومة التوصيفات المعجمة حول الشباب الأجثين الذكور على أنهم منحرفون أو مخربون.

## توصيات لشبكات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

- يتعين على المنظمات غير الحكومية وشبكات المجتمع المدني العمل جنباً إلى جنب مع الشركاء المهممين في معالجة طبيعة ظاهرة العمل في وظائف متعددة ودراسة مضمونها حيث ينخرط الأفراد في وظائف متعددة لدى عدد من المنظمات غير الحكومية و/أو وكالات جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
- يتعين على شبكات المجتمع المحلي تقييم طبيعة المضمونات على المدى المتوسط والبعيد للبرامج المتنوعة التي تُدار "تضامناً" مع الأجثين الصحراويين.
- يتعين إيلاء الأولوية إلى حماية الأطفال الصحراويين المشاركين في برنامج "العطل في سلام" مع التأكيد على ضرورة إجراء تدقيق وتمحيص بشأن العائلات التي ترغب في استضافة هؤلاء الأطفال أو تبنيهم.

- Abjean, A. (2003) 'Histoire d'Exils: Les Jeunes Sahraouis'. In A. Abjean and Z. Julien (eds), *Sahraouis: Exils – Identité*. Paris: L'Harmattan, Pp. 19–129.
- African Union Executive Commission (2010) Report on the Status of OAU/AU Treaties (as at 27 January 2010), EX.CL/539 (XVI) Rev.1.
- Amnesty International (2010) *Morocco/Western Sahara: Rights Trampled: Protests, violence and repression in Western Sahara*. MDE 29/019/2010.
- Andrade (2003) *El Territorio del Silencio: un viaje por el Sáhara Occidental*. Tegueste, Tenerife, Islas Canarias: Ediciones Baile del Sol.
- Benson, E. (2009) 'Confidence-building Measures in Western Sahara,' *Forced Migration Review*, No. 33, 57–58.
- Betteridge, A. H. (1985) 'Gift Exchange in Iran: The Locus of Self-Identity in Social Interaction,' *Anthropological Quarterly*, Vol. 58, No. 4: 190-202.
- Black, R. (1984) 'Helping Refugees to Help Themselves.' Unpublished Work, Oxford: RSC Grey Literature Collection.
- Brazier, C. (1997) 'Special Edition: War and Peace in Western Sahara,' *The New Internationalist*, Vol. 297.
- Brigety, D. (2010) *USG Assistance to Refugees and Internally Displaced Persons in Africa*, US Department of State, Foreign Press Centre Briefing 14/07/2010, Washington, DC. Available at <http://fpc.state.gov/144569.htm>.
- Cembrero, I. (2008) 'El Sahara lastra a Marruecos'. *El País*. 11/03/2008.
- Chatty, D. (2010) 'Introduction'. In D. Chatty (ed.), *Deterritorialised Afghan and Sahrawi Youth: Refugees from the Margins of the Middle East*. Oxford: Berghahn Books, Pp.1–34.
- Chatty, D., Fiddian-Qasmiyeh, E. and Crivello, G. (2010) 'Identity With/out Territory: Sahrawi Refugee Youth in Transnational Space'. In D. Chatty (ed.), *Deterritorialised Afghan and Sahrawi Youth: Refugees from the Margins of the Middle East*. Berghahn Books, Pp. 37–84.
- Chopra, J. (1999) *Peace-maintenance: the Evolution of International Political Authority*. London: Routledge.
- Clapham, A. (2006) *Human Rights Obligations of Non-State Actors*. Oxford: Oxford University Press.
- Cozza, N. (2004) 'Singing like Wood-birds: Refugee Camps and Exile in the Construction of the Saharawi Nation.' DPhil Thesis, Oxford Department of International Development, University of Oxford.
- Crisp, J. (1999) "'Who has counted the refugees?'" UNHCR and the politics of numbers'. *New Issues in Refugee Research*, Working Paper No. 12. Geneva: UNHCR.
- Crivello, G., Fiddian, E. and Chatty, D. (2005) *Lessons Learned Report: the Transnationalisation of Care: Sahrawi Refugee Children in a Spanish Host Programme*. Oxford: Refugee Studies Centre.

Crivello, G., and Fiddian-Qasmiyeh, E. (2010) 'The Ties that Bind: Sahrawi Children and the Mediation of Aid in Exile'. In D. Chatty (ed.), *Deterritorialized Youth: Sahrawi and Afghan Refugees at the Margins of the Middle East*. Oxford: Berghahn Books, Pp. 85–118.

Damis, J. J. (1983) *Conflict in Northwest Africa: the Western Sahara Dispute*. Stanford, Calif: Hoover Institution Press.

Darbouche, H. and Zoubir, Y. H. (2008) 'Conflicting International Policies and the Western Sahara Stalemate,' *The International Spectator*, Vol. 43, No. 1: 91–105.

ECHO (2009) Supporting document to the Commission Decision on the approval and financing of a 2009 Global Plan for humanitarian actions from the budget of the European Communities in Algeria. ECHO/DZA/BUD/2009/01000. Submitted to the Humanitarian Aid Committee in April 2009.

ECHO (2005) Decision to grant humanitarian aid. ECHO/DZA/BUD/2005/01000.

ECHO (2001) *Évaluation des plans globaux humanitaires de echo en faveur des réfugiés sahraouis. Rapport final. Secteurs: réhabilitation / produits non-alimentaires*. Accessed at [http://ec.europa.eu/echo/evaluation/country\\_en.htm#sah](http://ec.europa.eu/echo/evaluation/country_en.htm#sah) and [http://ec.europa.eu/echo/pdf\\_files/evaluation/2001/sahara3\\_annex.pdf](http://ec.europa.eu/echo/pdf_files/evaluation/2001/sahara3_annex.pdf) on 20/10/2005.

El-Bushra, J. and Piza-López, E. (1993) *Development in Conflict: The Gender Dimension*. Oxford: Oxfam/ACORD.

Elizondo, L., Mohamed Mehdi, C. and Sanz, M. (2008) *Micro-créditos en el Sahara: Manual para la solicitud de credito en los campamentos Saharauis*. HEGO.A.

Fiddian, E. (2002) 'Promoting Sustainable Gender Roles During Exile: a Critical Analysis with Reference to the Sahrawi Refugee Camps.' Unpublished MSc Thesis, London School of Economics, London.

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2011a) 'Putting Faith in Aid: the Pragmatics of Performance in the Sahrawi Refugee Camps.' Forthcoming in the *Journal of Refugee Studies*, Vol. 24, No.3.

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2011b) 'Paradoxes of Sahrawi Refugees' Educational Migration: Promoting Self-Sufficiency or Renewing Dependency?' *Comparative Education*, Vol. 47, No. 3.

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2010a) 'Concealing Violence Against Women in the Sahrawi Refugee Camps: The Politicisation of Victimhood.' In H. Bradby and G. Lewando-Hundt (eds), *Global Perspectives on War, Gender and Health: The Sociology and Anthropology of Suffering*. Farnham: Ashgate, Pp. 91–110.

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2010b) 'Internationalist Scholarships: Situating Muslim Middle Eastern and North African students in Cuba.' *Journal of North African Studies*, Vol. 15, No. 2: 137–155.

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2010c) "'Ideal" Refugee Women and Gender Equality Mainstreaming: "Good Practice" for Whom?' *Refugee Survey Quarterly*, Vol. 29, No. 2: 64–84.

- Fiddian-Qasmiyeh, E. (2010d) 'When the Self becomes Other: Representations of Gender, Islam and the Politics of Survival in the Sahrawi Refugee Camps.' In D. Chatty and B. Findlay (eds), *Dispossession and Displacement: Forced Migration in the Middle East and North Africa*. Oxford: Oxford University Press, Pp. 171–196.
- Fiddian-Qasmiyeh, E. (2009a) 'Gender, Islam and the Sahrawi Politics of Survival.' DPhil Thesis, Oxford Department of International Development, University of Oxford.
- Fiddian-Qasmiyeh, E. (2009b) 'Representations of Sahrawi Refugees' "Educational Displacement" to Cuba: Self-sufficient Agents or Manipulated Victims in Conflict?' *Journal of Refugee Studies*, Vol. 22, No. 3: 323–350.
- Futuro Saharawi (2006) '87% de los jóvenes saharauis desea emigrar al extranjero.' Accessed at <http://www.futurosahara.jeeran.com/es10.htm> on 18 October 2006.
- Gimeno-Martín, J. C. and Laman, M. A. (2005) *La Juventud Saharawi: Una Realidad. Preocupaciones y Expectativas*. Rabuni: UJSARIO-CJE-UAM.
- Harrell-Bond, B. E. (1999) 'The Experience of Refugees as Recipients of Aid.' In A. Ager (ed.), *Refugees: Perspectives on the Experience of Forced Migration*. London: Pinter, Pp. 136–168.
- Harrell Bond, B. E. (1986) *Imposing Aid: Emergency Assistance to Refugees*. Oxford: Oxford University Press.
- Harrell-Bond, B. E. (1981) *The Struggle for the Western Sahara*. Hanover, NH: American Universities Field Staff.
- Hidalgo, S., Artundo, C., Toft, E. and Abdeslam, M. (2009) Evaluation of DG ECHO's Action in the Saharawi Refugee Camps, Tindouf, Algeria (2006-2008) Contract N<sup>o</sup>: ECHO/ADM/BUD/2009/01202-Saharawi.
- Human Rights Watch (2010) *Western Sahara: Beatings, Abuse by Moroccan Security Forces*. New York: HRW.
- Human Rights Watch (2008) *Human Rights in Western Sahara and in the Tindouf Refugee Camps: Morocco/Western Sahara/Algeria*. New York: HRW.
- International Court of Justice (1975) *Sahara occidental: avis consultatif du 16 octobre 1975*. Western Sahara: advisory opinion of 16 October 1975. The Hague: ICJ.
- Julien, Z. (2003) 'L'Identité Sahraouie en Questions'. In A. Abjean and Z. Julien (eds), *Sahraouis: Exils – Identité; Histoire d'exils : Les jeunes Sahraouis*. Paris: Harmattan, Pp. 131–237.
- Lippert, A. (1987) 'The Sahrawi Refugees: Origins and Organization 1975–1985'. In R. Lawless and L. Monahan (eds), *War and Refugees: The Western Sahara Conflict*. London: Pinter.
- López Belloso, M. and Mendia Azkue, I. (2009) 'Local Human Development in Contexts of Permanent Crisis: Women's Experiences in the Western Sahara,' *Journal of Disaster Risk Studies*, Vol.2, No.3: 159–176.

- Lynn Price, D. (1981) *The Western Sahara*. Beverley Hills (Calif.): SAGE Publications.
- Mercer, J. (1979) *The Sahrawis of Western Sahara*. London: Minority Rights Group.
- Milner, J. and Loescher, G. (2011) *Responding to Protracted Refugee Situations: Lessons from a Decade of Discussion*, RSC Policy Briefing, No. 6.
- M.O. (2008) 'Guipúzcoa ve en decadencia los proyectos de hermanamiento'. *El País* 21/05/2008.
- Mowles, C. (1986) 'Desk Officer's Report on Trip to the Sahrawi Refugee Camps near Tindouf, Southern Algeria, June 16-21 1986.' Oxfam. Oxford: RSC Grey Literature Collection.
- Mundy, J. A. (2007) 'Performing the Nation, Pre-figuring the State: the Western Saharan Refugees, Thirty Years Later,' *Journal of Modern African Studies*, Vol. 45, No. 2: 275–297.
- Mundy, J. A. and Zunes, S. (2002) 'Western Sahara'. *Z Magazine*.
- OHCHR (2006) *Report of the OHCHR Mission to Western Sahara and the Refugee Camps in Tindouf – 15/23 May and 19 June 2006*. 8 September 2006, Geneva.
- RASD (2000) *Acogimiento Provisional*. Accessed at <http://www.elparchedigital.com/pags/huria/Documento-acogimiento.doc> on 01/11/2005.
- Shelley, T. (2004) *Endgame in the Western Sahara: What Future for Africa's Last Colony*. London; New York: Zed Books in association with War on Want.
- Stephan, M. J. and Mundy, J. (2006) 'A Battlefield Transformed: From Guerilla Resistance To Mass Nonviolent Struggle In The Western Sahara,' *Journal of Military and Strategic Studies*, Vol. 8, No. 3.
- SPS (2005) 'Polisario Front Anniversary: The President of the Republic put the first brick in the new building of the Saharawi Parliament'. 22/05/2005. Accessed at <http://www.spsrasd.info/sps-e220505.html> on 20/06/2008.
- UNGA (2007) *Fourth Committee Urges Decolonisation Progress for 16 Remaining Non-self-governing Territories, Hears Additional Petitioners on Western Sahara Dispute*. New York: United Nations General Assembly, Department of Public Information.
- UNGA (1975) *United Nations Visiting Mission to Spanish Sahara 1975*, General Assembly, 30th Session, Supplement 23, UN Document A/10023/Rev.
- UNHCR (2011) *UNHCR Global Report Update 2011*. Geneva: UNHCR.
- UNHCR (2010) *UNHCR Algeria Factsheet (August 2010)* Geneva: UNHCR.
- UNHCR (2006a) *Global Report 2006*. Geneva: UNHCR.
- UNHCR (2006b) *Country Operations Plan. Executive Committee Summary. Country: Algeria. Planning Year: 2007*. Geneva: UNHCR.
- UNHCR (2004a) *Refugee Education Indicators 2003: Education Indicators and Gap Analysis Covering 118 Refugee Camps in 23 Asylum Countries Based on Initial Data*

from the Camp Indicator Report. Geneva: Population Data Unit/PGDS and Education Unit/WCCDS Division of Operational Support, UNHCR Geneva.

UNHCR (2004b) Statistical Yearbook. Geneva, Switzerland: UNHCR.

UNHCR (2004c) Protracted Refugee Situations. Executive Committee of the High Commissioner's Programme, Standing Committee, 30th Meeting.

UNHCR (2000a) Global Appeal 2001. Geneva: UNHCR.

UNHCR (2000b) Global Report 1999. Geneva: UNHCR.

UNHCR (2002) Statistical Yearbook. Geneva: UNHCR.

UNHCR (1999) Global Appeal 2000. Geneva: UNHCR.

UNHCR (1998) Refugees and Others of Concern to UNHCR: A Statistical Overview (1997) Statistical Unit – UNHCR.

UNHCR (1996) Populations of Concern to UNHCR: A Statistical Overview (1995) Geneva: UNHCR.

UNHCR EXCOM (2010a) Draft report of the 47th meeting of the Standing Committee – (2-4 March 2010), EC/61/SC/CRP.8, 4 June 2010.

UNHCR EXCOM (2010b) Report of the forty-seventh meeting of the Standing Committee (2-4 March 2010) A/AC.96/1084 29 June 2010.

UNHCR EXCOM (2008) 41st Meeting of the Standing Committee (4-6 March 2008) Agenda Item 6(b) Outline for the oral update on Protracted situations which would benefit from international support Presented by the Assistant High Commissioner (Operations) and the Assistant High Commissioner (Protection) Geneva: UNHCR EXCOM.

UNHCR EXCOM (2004) Protracted Refugee Situations. EC/54/SC/CRP.14, June 2004.

UNHCR EXCOM (2001) Refugee Women and Mainstreaming a Gender Equality Perspective. UNHCR Doc. No. EC/51/SC/CRP.17, 30 May 2001.

UNHCR REFUGEE WOMEN AND GENDER EQUALITY UNIT (2001) A Practical Guide to Empowerment: UNHCR Good Practices on Gender Equality Mainstreaming, Geneva, UNHCR.

UNHCR/WFP (2009) UNHCR/WFP Joint Assessment Mission Assistance to Refugees from Western Sahara. Algeria. 27 September to 9 October 2009.

UNHCR/WFP (2007) UNHCR/WFP Joint Assessment Mission. Assistance to Refugees from Western Sahara. Algeria. 24 January to 3 February 2007.

UNHCR/WFP (2004) Joint WFP-UNHCR Assessment Mission, Main Finding and Provisional Recommendations. Accessed at <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp036323.pdf>.

- Voutira, E. and Harrell-Bond, B. E. (2000) "Successful" Refugee Settlement: are Past Examples Relevant?' In M. M. Cernea and C. McDowell (eds), *Risks and Reconstruction: Experiences of Resettlers and Refugees*. Washington, DC: World Bank, Pp. 56–76.
- WFP (2011) Budget Revision 1: Protracted Relief and Recovery Operation (PRRO) Algeria, PRRO 200034: Assistance to Western Saharan Refugees. Geneva: World Food Programme.
- WFP (2009/2010) Protracted Relief and Recovery Operation (PRRO) Algeria, PRRO 200034: Assistance to Western Saharan Refugees. Geneva: World Food Programme.
- WFP (2008/2009) Protracted Relief and Recovery Operation (PRRO) Algeria, PRRO 10172.2: Assistance to Western Saharan Refugees. Geneva: World Food Programme.
- WFP (2008) Protracted Relief and Recovery Operation Algeria 10172.2: Assistance to the Western Saharan Refugees. Geneva: World Food Programme.
- WFP (2006) WFP assists Sahrawi Refugees Hit by Torrential Rains. World Food Programme. News: Press Release.
- WFP (2004) Protracted Relief and Recovery Operation – Algeria 10172.1. Assistance to Western Saharan Refugees. Geneva: World Food Programme.
- WFP (2002) Protracted Relief and Recovery Operation – Algeria 10172.0. Assistance to Western Sahara Refugees. Geneva: World Food Programme.
- WFP (2000) Protracted Relief and Recovery Operation – Algeria 6234.00 – Assistance to Saharawi Refugees. Geneva: World Food Programme.
- WFP (1999) Protracted Relief and Recovery Operation Approved by the Executive Director (1 January – 30 June 1999) – Algeria 6099.00: Assistance to Western Sahara Refugees. Geneva: World Food Programme.
- WFP (1998a) Protracted Relief and Recovery Operation Approved by the Executive Director (1 July – 31 December 1998) – Algeria 4155.08 – Assistance to Sahraoui refugees in Algeria. Geneva: World Food Programme.
- WFP (1998b) Protracted Refugee and Displaced Person Project Algeria 4155.07: Food assistance to the most vulnerable groups among Western Sahara refugees. Geneva: World Food Programme.
- WFP (1997) Project Algeria 4155 (Exp. 6) (WIS No. ALG 0415506): Food Assistance to Vulnerable Groups among Western Sahara Refugees. Geneva: World Food Programme.
- Wilson, H. A. (1988) *International Law and the Use of Force by National Liberation Movements*. Oxford: Oxford University Press.
- Wirth, R. and Balaguer, S. (1976) *Frente Polisario la última guerrilla* (1st ed.) Barcelona: Laia.
- Zunes, S. and Mundy, J. (2010) *Western Sahara: War, Nationalism and Conflict Irresolution*. New York: Syracuse University Press.

## الحواشي النهائية

- 1 تعرّف المفوضية العليا للاجئين أوضاع اللاجئين المُطوّلة على أنّها الأوضاع التي يبقى فيها اللاجئون في المنفى «لخمسّة أعوام أو أكثر منذ وقت تهجيرهم دون وجود أي بوادر مستقبلية لوضع حل قابل للتطبيق» (UNHCR 2009a) مقتبس في (Milner and Loescher 2011:3).
- 2 راجع (Milner and Loescher (2011) فيما يتعلق بالأهمية التاريخية لمنهج الرعاية والصيانة في أوضاع اللاجئين المُطوّلة.
- 3 نظراً للتداخل الكبير لأعضاء جبهة البوليساريو وممثلي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (محمد عبد العزيز، على سبيل المثال، يمثل دور الأمين العام لجبهة البوليساريو ورئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في آن واحد)، سيشير التقرير إلى الجهتين معاً كما يلي: جبهة البوليساريو/ الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
- 4 لا يقع ضمن نطاق هذه الخلاصة معالجة وتقييم مختلف الخطط الهادفة إلى حل النزاع التي اقترحتها الأمم المتحدة منذ الثمانينات إلى الآن. ولعرض عام حول هذه الخطط المقترحة منذ الثمانينات، وللإطلاع على الجدول القانوني المحيط بالحلول المقترحة للحلول، راجع (Zunes and Mundy (2010 و (Darbouche and Zoubir (2008).
- 5 فيما يتعلق بالظروف في الصحراء الغربية، راجع (Shelley (2004 و (Stephen and Mundy (2006 و (Human Rights Watch (2010 و (Amnesty International (2010. وأيضاً: <http://minurso.unmissions.org>.
- 6 انظر أيضاً [www.un.org/en/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml](http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml) للإطلاع على الجدول الطويل حول عملية التسجيل وطريقة تأكيد أهلية الناخبين.
- 7 أدّى اضطراب الوضع الاجتماعي والاقتصادي في موريتانيا بكثير من الموريتانيين المتحدثين باللهجة الحسانية (ممن قد يُعرّف بعضهم عن أنفسهم على أنّهم "صحراويون") (الرجال على وجه الخصوص) إلى التوجه للعيش والعمل في مخيمات اللاجئين. وهنا توثيق لوجود شبكات التبادل التجاري بين المخيمات وموريتانيا (مثال: Cozza 2004).
- 8 صادقت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على اتفاقية الاتحاد الإفريقي حول قانون دستور الاتحاد الإفريقي في 27/12/2000. وتُبنيّت الاتفاقية في 11/7/2000 ودخلت حيّز التطبيق في 26/5/2001. عنوان الاسترجاع على الانترنت [www.achpr.org/english/ratifications/ratification\\_constitutive%20act.pdf](http://www.achpr.org/english/ratifications/ratification_constitutive%20act.pdf) تاريخ الاسترجاع 13/03/2009.
- 9 انظر [www.achpr.org](http://www.achpr.org) و (AU EXCOM (2010).
- 10 انظر [www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/list/Convention%20on%20IDPs%20-%20displaced.pdf](http://www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/list/Convention%20on%20IDPs%20-%20displaced.pdf).
- 11 بالتوازي مع التناقضات المذكورة في الأسفل، لا يوجد وضوح في أرقام التخطيط المستخدمة في التقارير الرسمية للمفوضية العليا للاجئين ولا في ملخصاتها الإحصائية. وليس من الواضح ما إذا كان القصد من تلك الأرقام أن تعكس مجموع السكان في المخيمات أو الاقتصار على فئة "المستضعفين" منها.
- 12 لا تقتصر التناقضات في الأرقام على الأرقام الخاصة بالسياق الصحراوي بل يلاحظ وجودها بما يخص موضوع التهجير المُطوّل.
- 13 في عام 2008، أشار مسح تغذوي أجراه برنامج الغذاء العالمي بالاشتراك مع Médicos del Mundo (أطباء العالم) إلى أنّه ما تُقدّر نسبته بـ 31%-32% من الأطفال تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن الذي يقود إلى توقّف النُمو: وأنّ 62% من الأطفال من الفئة العمرية 59-6 شهراً كانوا يعانون من فقر الدم وأنّ 54% من النساء غير الحوامل و 66% من الحوامل كنّ يعانين من فقر الدم أيضاً.
- 14 انظر <http://usunrome.usmission.gov/mission/resources/reports/files/Algeria.htm>
- 15 مثل هذه الدراسات عادة ما تكون متعاطفة مع مطالب البوليساريو في الصحراء الغربية، ونضال الصحراويين من أجل تقرير المصير.
- 16 يعرض (Fiddian-Qasmiyeh (2010a and 2010c) دراسات نقدية حول إظهار الاتحاد الوطني للنساء الصحراويات على أنّه "شريك مثالي" وحول إتاحة المخيمات للمساحات المُمكنة للإناث.
- 17 تتضمن روايات أكثر حداثة كلاً من (López Belloso and Mendia Azkue (2009), and WFP (2009–2010).

- 18 تعمل جمعية الهلال الأحمر الصّحراوي على جمع معونات برنامج الغذاء العالمي وتوزيعها من مستودعات رابوني المركزية ويعاونهم في ذلك مساعدون من المخيمات (النساء عادة) على مستوى الأحياء المحلية حيث يتولى المساعدون مهمة تحديد الحصص الغذائية لكل رب أسرة (من النساء أيضاً).
- 19 من جملة الاستثناءات الأطباء الكوبيون الذين يقضون مدة أقصاها سنتين استكمالاً لمتطلبات برنامج التّوظيف الدولي في المخيمات (انظر أيضاً Fiddian-Qasmiyeh 2010b and 2011b). ويُعلّم الإنجليّون الأمريكيون اللغة الانجليزية في المخيمات (Fiddian-Qasmiyeh 2011a) وهناك عدد قليل من الباحثين الأكاديميين ممن أنهوا عملهم الميداني في مدة أطول في العقد الأول من هذا القرن.
- 20 أقامت نور الضحى شطي مشروع "الأطفال والمراهقون في أسر اللاجئين الصّحراويين والأفغان" ضمن بحث يرمي إلى الوقوف على تجارب الأطفال والشباب الصّحراويين، كما أجريت المقابلات من جانب الفرق الصّحراوية في مخيمات اللاجئين الصّحراويين بين عامي 2002 و 2003، إضافة إلى المقابلات التي أجرتها جينا كريفيلو، وإلينا فيديان-قاسمية في إسبانيا عام 2005.
- 21 انظر Fiddian-Qasmiyeh 2009a, 2009b, 2010b; Chatty, Fiddian-Qasmiyeh and Crivello 2010; Fiddian 2002.
- 22 من الاستثناءات الرئيسية  
Chatty (2010); Chatty, Fiddian-Qasmiyeh and Crivello (2010); Crivello and Fiddian-Qasmiyeh (2010);  
and Fiddian-Qasmiyeh (2009a, 2009b, 2010c, 2010d).
- 23 وذلك مذكور أيضاً في (UNHCR/WFP (2007:12).
- 24 الوثيقة متوافرة لدى الكاتبة، والمذكور هنا هو ترجمة للكاتبة.
- 25 لا يوجد إحصاءات رسمية حول عدد المتخرجين أو نسبتهم المئوية ممن يهاجرون من المخيمات. ولذلك، بُنيت هذه النتيجة على الملاحظات التي أبدتها المؤسسات الطبية في المخيمات ما بين العامين 2002 و 2008 بالإضافة إلى المقابلات التي أجريت مع المتخرجين من المؤسسات التعليمية الكوبية، والفاعلين الإنسانيين الطبيين الإسبان في كوبا وإسبانيا وفي المخيمات خلال المدة المذكورة (انظر Fiddian-Qasmiyeh 2011b). لكنّ شطي، وفيديان-قاسمية وكريفيلو لاحظن أن الرغبة في مغادرة المخيمات "لا ينبغي النظر إليها على أنه أمر بديهي" وقد أتت تلك الملحوظة بناء على المقابلات التي أجريت مع الشباب في المخيمات (Chatty, Fiddian-Qasmiyeh and Crivello 2010:75-76).
- 26 مقابلة أجرتها الكاتبة مع طبيب إسباني في مخيم 72 فبراير للاجئين، آذار/مارس 2007; انظر أيضاً Fiddian-Qasmiyeh (2011b).
- 27 بناءً على عمل بيتردج في برنامج تبادل الهدايا الرسمية والشخصية في إيران (Betteridge 1985).
- 28 على سبيل المثال، من الضروري جداً دراسة كيفية موافقة مثل هذا البرنامج أو معارضته للمبادئ الإنسانية المتعلقة بالحماية والحياد عند تقديم المساعدات.
- 29 في حين قد يشعر الصّحراويون من أفراد وأسر بقدر أكبر من "الاستقلالية" نتيجة مكوثهم خارج المخيمات، فقد يثير ذلك تساؤلاً حول ما إذا كانت جبهة البوليساريو ستستمر بالشعور بأنها تتحلى بالمسؤولية إزاء هؤلاء أم لا. وكما يلاحظ في الأسفل، هناك تأكيد متزايد ومستمر من جانب جبهة البوليساريو على "سلطتها" أو "سيادتها" "الوطنية" على البادية (SPS 2005, Cembrero 2008).
- 30 منذ أن وقّعت جبهة البوليساريو/الجمهورية العربية الصّحراوية الديمقراطية صك الالتزام الذي وضعته منظمة نداء جنيف والذي يقضي بحظر الألغام الأرضية (انظر في الأعلى)، بدأت نشاطات تحديد مواقع الألغام ونزعها بدعم من الأمم المتحدة (انظر [www.genevacall.org/Africa/Western-Sahara/western-sahara.htm](http://www.genevacall.org/Africa/Western-Sahara/western-sahara.htm)).
- 31 تسجيل حرفي للخطاب الذي ألقته السفيرة سالي في معهد العدالة العالمي، جنوب إفريقيا، 30/5/2007
- 32 حيث إنَّ أيّاً من الحكومة الجزائرية وجبهة البوليساريو لم تُصدرا أي بيان، لا بد من إجراء مزيد من البحوث للوقوف على مدى صحة هذه الفرضية.



Refugee Studies Centre  
Oxford Department of International Development  
University of Oxford

3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK

Tel: +44 (0)1865 281720  
Fax: +44 (0)1865 281730  
Email: [rsc@qeh.ox.ac.uk](mailto:rsc@qeh.ox.ac.uk)  
[www.rsc.ox.ac.uk](http://www.rsc.ox.ac.uk)